



جامعة أحمد دراية – أدرار



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر اكايمي

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي و بنكي

العنوان

الصيرفة الالكترونية في الجزائر بين الواقع والمأمول

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار

إعداد الطالبه:

– مورادي سعيدة

رئيساً.	أستاذ محاضر أ	عبد الرحمن عبد القادر
مشرفاً.	أستاذ محاضر أ	فودوا محمد
مناقشا	أستاذ مساعد أ	خيرجه حمزة

نوقشت يوم : 2019/06/16

الموسم الجامعي : 2019/2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات و الصلاة والسلام على خير موجه البشر سيد الصالحين محمد عليه

أفضل الصلاة وأزكى التسليم،وبعد:

فبكلمة طيبة و صدر رحب أهدي ثمرة جهدي إلى روح **أبي** الطاهرة رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أعلى الحبايب **أمي** أطال الله في عمرها

إلى الذي منحني كل شيء ولم يبخل علي يوماً إلى سندي الواحد والوحيد بعد الله إلى زوجي الغالي

"مصطفى"

إلى من قاسموني رحم أمي ومحبة أبي إلى إخوتي و أخواتي الأعتز وأبنائهم

إلى أختي ورفيقة عمري صديقتي "**أحلام قرواش**"

إلى كل من يحمل إسم عائلة "**مورادي**" وعائلة "**أوفيان**" كبيرهم وصغيرهم

إلى كل صديقاتي بحكم المحبة لن أذكر أسماءهم فهم في قلبي دائماً إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث

ولم يبخل علي بمعلومة من قريب أو بعيد.

شكر و عرفان

على إثر هذا العمل الحمد لله حمدا مباركا طيبا مباركا فيه ملء السموات وملء الأرض وما بينهما وأصلي وأسلم على سيدنا محمد عدد ما كان وعدد ما يكون وعدد الحركات والسكون

أتوجه بالشكر و الامتنان إلى أستاذي المشرف "فودوا محمد"

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى "زوجي الغالي" لمساعدته ومساندته لي في مشواري الدراسي

وأخص بالذكر أيضا رفيقتي "قرواش مريم"

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان	
		الإهداء
		الشكر والعرفان
I		فهرس المحتويات
II		فهرس الأشكال
III		فهرس الجداول
01		مقدمة عامة
04	عموميات حول الصيرفة الالكترونية	الفصل الأول
04		-تمهيد
04	الصيرفة الالكترونية والنظام المصرفي	المبحث الأول
04	ماهية الصيرفة الالكترونية	المطلب الأول
04	نشأة وتعريف الصيرفة الالكترونية	الفرع الأول:
06	خدمات الصيرفة الالكترونية	الفرع الثاني
08	أنواع المصارف الالكترونية	الفرع الثالث
09	أساليب وسائل الدفع الالكترونية	المطلب الثاني
09	تعريف وسائل الدفع الالكترونية	الفرع الأول
10	أنواع وسئل الدفع الالكترونية	الفرع الثاني
11	مخاطر وسائل الدفع الالكترونية	الفرع الثالث
13	واقع وتحديات تكنولوجيا العمليات المصرفية في الجزائر عبر الانترنت	المطلب الثالث
13	التحديات التي تواجه العمل المصرفي عبر الانترنت	الفرع الأول
15	تكنولوجيا المعلومات والاتصال في النظام المصرفي	الفرع الثاني
15	أهمية العمل بالصيرفة الالكترونية	الفرع الثالث
16	الدراسات السابقة للموضوع ومقارنتها بالدراسة الحالية	المبحث
16	الدراسات السابقة للموضوع	المطلب الأول
18	المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	المطلب الثاني
19	خلاصة الفصل	
20	دراسة تطبيقية بنك الفلاحة والتنمية الريفية	الفصل الثاني
21	تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية	المبحث الأول
21	عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية	المطلب الأول
22	الهيكل التنظيمي للبنك وأهدافه	المطلب الثاني
26	الدراسة التطبيقية للبنك	المبحث الثاني

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
30	عدد بطاقات CBRI المطلوبة	01
34	عدد بطاقات الدفع CIB المطلوبة	02
36	عدد بطاقات التوفير المطلوبة	03
37	تغيرات الطلب على بطاقة الدفع GOLD	04
38	العدد الاجمالي للطلب على البطاقات	05
39	أنواع البطاقات وعددها من 2013-2018	06

الصفحة	العنوان	الجدول
29	عدد بطاقات CBRI المطلوبة	01
33	عدد بطاقات CIB المطلوبة	02
36	عدد بطاقات التوفير المطلوبة	03
36	تغيرات الطلب على بطاقة GOLD	04
37	العدد الاجمالي للطلب على البطاقات	05
38	أنواع البطاقات وعددها من 2013-2018	06

مقدمة

مقدمة

تشكل الصناعة المصرفية أحد أهم مؤشرات النهضة الاقتصادية التي ارتقت لها المجتمعات البشرية عبر تطوراتها، نظر لاسهامها الواسع في توفير متطلبات الاستثمار والتنمية، إذ يمكن قياس التقدم والتطور الاقتصادي لأي مجتمع ما بمدى كفاءة ونجاعه نظامه البنكي ونوعية خدماته المقدمة.

ومع بداية الانتقال الى عصر المعرفة والمعلومات، ومع ظهور التجارة الالكترونية في ضوء الاستخدام الواسع لتكنولوجيا الاعلام والاتصال، عرفت الصناعة البنكية تطبيق نظم ووسائل جديدة حققت السرعة في الاستفادة القصوى مما تتيحه هذه التكنولوجيا الحديثة، وتمثلت في الاستخدام الواسع لوسائل الدفع والسداد الالكترونية.

كما أن وجود شبكة الانترنت وشيوعها وازدياد مستخدميه وما صاحبها من التطور الهائل في تقنيات الحوسبة والاتصال التي حققت تبادلا سريعا وشاملا للمعلومات ضمن سياسة وخطط الانسياب السريع للبيانات ومفهوم المعلومة على الخط، وانتشار فكرة استثمار الانترنت في ميزان النشاط التجاري الالكتروني ضمن مفاهيم الاعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية، ومع ازدياد القيمة الاقتصادية للمعلومات التي اصبحت المحدد الاستراتيجي للنجاح في قطاعات الاعمال والمال، في ظل ذلك كله، تطور مفهوم الخدمات المالية على الخط، لتتحول الفكرة من مجرد تنفيذ الاعمال عبر خط خاص ومن خلال برمجيات نظام كمبيوتر العميل إلى بنك له وجود كامل على الشبكة ويحتوي موقعه كافة البرمجيات اللازمة للاعمال المصرفية.

يمثل البنك الالكتروني أحد مواضيع ما اصطلح عليه الاقتصاد الرقمي من القائم على اساس التجارة الالكترونية وتقنيات المعلومات، فهذه الاخيرة هي التي اكدت الوجود الحقيقي الواقعي للبنك الالكتروني باعتباره يعتمد على وسائل الاتصال الحديثة ومختلف الوسائل التقنية في تنفيذ وادارة نشاطاته عن طريق شبكات معلوماتية أبرزها الانترنت.

وهذا التطور جعل الاقتصاديين يتنبئون بعالم بدون ورق حيث تحل وسائل الدفع الالكترونية محل وسائل الدفع التقليدية، وأصبحت السمات وخاصة في أنظمة الدفع ألا وهي وسائل الدفع الالكترونية التي ألغت القيود والحدود المالية والجغرافية، فقد ساهمت في جعل هذا العالم مجرد سوق واحد تتعادل فيه الفرص لكل الافراد.

*الاشكالية:

ومن هنا يمكن طرح الاشكالية التالية: ما مدى مساهمة وسائل الدفع الالكترونية بعمليات الدفع في بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟.

الأسئلة الفرعية:

وانطلاقاً من هذا الإشكالية السابقة الذكر يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي الصيرفة الالكترونية؟.
 - كيف يمكن تقييم وسائل الدفع الحديثة في البنوك التجارية؟.
 - ما مدى اقبال العملاء على تسوية معاملاتهم الكترونياً ببنك BADR؟.
- *الفرضيات:
- تعتمد البنوك التجارية على تسوية معاملاتها الكترونياً بالدرجة الأولى على وسائل الدفع الحديثة كبطاقة الدفع.
 - يمكن أن لا يقبل العملاء في بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تسوية معاملاتهم الكترونياً نظراً لعدم معرفتهم بمزايا وخصائص وسائل الدفع الالكترونية.
- *أهمية البحث:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الدور الذي تلعبه الصيرفة الالكترونية ووسائل الدفع في البنوك التجارية وضرورة مسايرة التطور المصرفي الذي يعتبر دعامة التطور الاقتصادي فأصبح من المهم اختيار التقنيات والوسائل والانظمة التي تحقق للبنوك عوائد وأرباح من جهة وتقلل تكاليفها وأخطائها من جهة أخرى وبالمقابل تحقق رضا الزبائن وراحتهم.

*أهداف البحث:

- محاولة معرفة الصيرفة الالكترونية وأنواعها.
 - معرفة كيفية تقييم وسائل الدفع الحديثة وكيفية التعامل بها.
 - ابراز أهمية استعمال وسائل الدفع الالكترونية في البنوك التجارية لمواكبة التطورات الحاصلة في المجال المصرفي.
 - معرفة أهم العوامل المساعدة على انتشار وسائل الصيرفة الالكترونية(وسائل الدفع الالكترونية).
 - الوقوف على أهم الوسائل التي تتم بها التعاملات في بنك الفلاحة والتنمية الريفية .
- *أسباب اختيار الموضوع:

اختياري لها الموضوع كان للأسباب التالية:

- معرفة أهمية الصيرفة الالكترونية بالنسبة للبنوك التجارية.
- الرغبة في فهم مختلف المصطلحات البنكية حديثة النشأة كالتجارة الالكترونية وماهية البطاقات البنكية والذكية وكيفية عملها.

*حدود الدراسة:

يمكن تقسيم حدود الدراسة إلى جزئين:

أولاً : الحدود المكانية: تم إجراء هاته الدراسة التطبيقية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار .

ثانياً: الحدود الزمانية: امتدت هاته الدراسة خلال الفترة ما بين 2013 - 2018.

*المناهج المتبعة :

للإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة سنعتمد على المنهج الوصفي والتحليلي ومنهج دراسة الحالة وذلك من أجل الإلمام بالجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع، حيث يظهر المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى الطرح النظري للبنوك التجارية ووسائل الدفع أما التحليلي فقد اعتمدناه من أجل دراسة وتحليل مختلف الإحصائيات والجداول والأشكال .

*صعوبات الدراسة:

واجهتني أثناء إعداد هذا البحث العديد من الصعوبات منها:

- الالتزام بالتعليمات الإدارية وهو ما اعاقني عن إثراء الموضوع بشكل كافي.
- عدم إعطاء المعلومات الكافية من طرف البنك لسريتها.

*تقسيم العمل: لتحقيق أهداف البحث قمنا بتقسيم هذا العمل إلى فصلين هما كالتالي:

➤ الفصل الأول: جاء بعنوان الصيرفة الالكترونية يندرج تحته مبحثين الأول الصيرفة الالكترونية والنظام المصرفي والثاني الدراسات السابقة للموضوع ومقارنتها مع موضوع الدراسة.

➤ الفصل الثاني: وهو عبارة عن دراسة ميدانية قمنا بها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المبحث الأول تقديم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية أما الثاني فخصصناه لمعرفة أهم

وسائل الدفع المتواجدة على مستوى البنك .

الفصل الأول

الفصل الأول: الصيرفة الإلكترونية

تمهيد:

الصيرفة الإلكترونية، أو المصارف الإلكترونية، مصارف على الخط، مصارف عن بعد، مصارف الانترنت، كلها اصطلاحات تؤدي ذات المقصود، مع فرق في درجة "الإلكترونية" في أعمالها، إذ نجد مصارف تعمل كلية على الخط فهي بالتالي مصارف افتراضية، ومصارف أخرى تقدم خدمات بالطرق الإلكترونية بالإضافة إلى عملها بالطرق الإلكترونية.

ومن أجل الالمام بجوانب هذا الفصل سيتم التطرق الى المباحث التالية

المبحث الأول: الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي

المطلب الأول: ماهية الصيرفة الإلكترونية

الفرع الأول: نشأة ومفهوم الصيرفة الإلكترونية

أولاً: نشأة الصيرفة الإلكترونية

ظهرت الصيرفة الإلكترونية بظهور النقد الإلكتروني مع بداية الثمانينات، حيث برز مفهوم (monétique) الذي يعني تزواج النقد بالإلكترونيك غير أن استخدام البطاقات بدل النقد الإنمائي يرجع في الواقع إلى بدايات القرن الماضي في فرنسا (بطاقة إلكترونية تستخدم في الهاتف العمومي) وفي الولايات المتحدة الأمريكية (بطاقة معدنية تستعمل في تعريف الزبون على مستوى البريد) ومع ذلك كان لابد من الانتظار حتى الخمسينيات حتى يشهد العالم تحولاً في هذه البطاقات حيث أصدر (American express) سنة 1958 بطاقات بلاستيكية والتي انتشرت على نطاق دولي في الستينات¹

¹ عبد الغني ريوح، نور الدين غردة، المؤتمر الدولي العلمي، "إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة"، مداخلة بعنوان تطبيق أنظمة الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والأفاق، كلية الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، دون سنة.

وفي 1968 أصدرت مجموعة من ثمانية بنوك بطاقة (Bank Americard) والتي دولت لتتحول فيما بعد الى شبكة (العالمية كما تم في نفس العام إصدار البطاقة الزرقاء (Cart bleu) من قبل ستة بنوك وفي نهاية السبعينات وبفضل ثورة الإلكترونيك تم تزويد البطاقات بمسارات مغناطيسية (Pistes magnetiques) في عدد من البلدان الصناعية حيث أصبحت البطاقة تحوي ذاكرة ويمكن تجزئة القيمة المخزنة فيها لإجراء عمليات الدفع ومنذ 1986 شرعت اتصالات فرنسا (Pranse Telecom) لتزويد غرف الهاتف العمومي بأجهزة قارئ لبطاقة الذاكرة ومع بداية التسعينات 1962 أصبحت كل البطاقات المصرفية (دفع أو سحب) في فرنسا برغوئية، فهي تسمح بالتعرف على سلامة وعلى هوية صاحبها وهو ما يعد دعم كبير لامن العمليات التي تجري بها.¹

ثانيا: مفهوم الصيرفة الالكترونية

قبل أن نذكر أهم التعاريف للصيرفة الالكترونية يجب التمييز بين نوعين من المصارف التي تمارس الصيرفة الالكترونية، فهناك مصارف التي ليست لها بيانات تأوي هياكلها وتسمى بالمصارف الالكترونية أو الاقتراضية، وهناك مصارف عادية أو المصارف الأرضية وهي تقدم خدمات تقليدية كالأضافة الى ممارسة الصيرفة الالكترونية .

أما المقصود بالصيرفة الالكترونية فهناك عدة تعاريف نذكر منها:

-الصيرفة الالكترونية: وهي تقديم الخدمة البنكية عبر الخط للزبائن، حيث يستطيع الزبون انطلقا من حاسوبه الشخصي يتم ربطه بحواسيب البنك عبر الخطوط الهاتفية و القيام بمختلف العمليات البنكية وهذا ما يزيد كثيرا في راحة الزبائن حيث لا توفر الصيرفة الالكترونية عليهم التنقل فقط بل تجعل استخدام الموزع الآلي للنقود، الصيرفة الهاتفية، الصيرفة بالمراسلة في اغلب الحالات عمليات غير ضرورية، وتمكن أيضا إجراء العمليات ليس فقط على مستوى محلي بل مستوى عالمي دون انقطاع ويوجد اسلوبين للتعامل وهما:

¹ عبد الغني ريوح، نور الدين غردة، مرجع سابق .

*يستخدم الزبون برنامج ادارة الاموال الشخصية وحاسوبه الخاص بالاضافة الى مودم وخط هاتفي لدخول البنك وإجراء العمليات البنكية وهناك عدة برامج مستخدة مثل (Managing your Money Microsoft Momey)
*ممارسة الخدمة البنكية عبر الانترنت.¹

_الصيرفة الالكترونية: يعرفها بنك التسوية الدولية على أنها تقديم خدمة الانتاج البنكي عن بعد أو عبر الخط أو من خلال القنوات الالكترونية سواءا للمقيمين أو لغير المقيمين داخل البلد أو خارجه
ونلاحظ أن هناك إتجاهين لتعريف العمليات البنكية الإلكترونية أو الصيرفة الإلكترونية، فهناك من إعتبر أن الصيرفة الإلكترونية هي ممارسة النشاط البنكي عن بعد من خلال شبكة الانترنت أو الشبكات الخاصة، أما الاتجاه الآخر فقد أضاف إلى ذلك قنوات أخرى كالهاتف، الموزعات الآلية، الهاف النقال.....الخ.²
إذن الصيرفة الالكترونية هي تقديم الخدمات البنكية بإستعمال تكنولوجيايات المعلومات والاتصال، أي من خلال الانترنت الموزعة آليا والشبكات الخاصة والهاتف النقال والثابت والحاسب الشخصي، فهي تتيح الخدمة المصرفية عن بعد وخلال 24 ساعة وكل أيام الأسبوع وبسرعة فائقة وبتكلفة أقل ودون إنتقاء مكاني العميل والبنك.³

¹ أمينة بلقاسمي، إدارة مخاطر عمليات البنوك الالكترونية وفق لجنة بازل الثانية، مكرة تخرج مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية جامعة أم البواقي، 2013/2014، ص12،13

² أحمد بوراس، أعمال الصيرفة الالكترونية، الادوات والمخاطر، الطبعة الاولى، دار الكتاب الحديث القاهرة، 2014، ص100.

³ نادية عبد الرحيم، تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة الجزائر 03، 2010-2011، ص145.

الفرع الثاني: خدمات الصيرفة الالكترونية

تطرح الصيرفة الالكترونية خدمات متنوعة ، تختلف من مصرف إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، ولا يمكن أداء هذه الخدمات غالبا إلى بوجود شبكات التحويل الألي الالكترونية لاسيما من جانب المدفوعات، وسنحاول ابراز خدمات الصيرفة الالكترونية تنوعت الخدمات البنكية (BANKING Serviseres etectronic) في البنوك التجارية، ويرجع ذلك إلى تطور نظم الإتصالات وتقدم التقنيات مما أتاح للجمهور المتعاملين مع البنوك إلى الاستفادة النوعية من هذه الخدمات وتشمل الخدمات ما يلي:

1- أوامر الدفع البنكية الالكترونية وخدمات المقاصة الالكترونية:

تعد أوامر الدفع البنكية إحدى وسائل الدفع التي تتم في تاريخ محدد وإلى شخص محدد بناء على طلب العميل، وقد كانت تتم يدويا ولكنه مع بداية 1967 تم في بعض البنوك ادخال نظام (Servises bankersavtomatedc learing) أي خدمات المقاصة الالكترونية، ويتم من خلالها تحويل أرصدة النقود من حساب العملاء إلى حسابات الاشخاص أو المؤسسات في أي فرع من مصرف في أي دولة وذلك لتسوية العمليات التجارية أو دفع راتب العمال..... الخ وبحلول 1995 تم تطبيق نظام (RTGS) أي (Grossettemementsystems realtime) نظام التسوية الاجمالية بالوقت الحقيقي في خدمات المقاصة الالكترونية للتسوية الالكترونية في المدفوعات بين المصارف وذلك ضمن نظام (Automatpayment clearing house) اي (CHAPS) أو نظام المدفوعات الالكترونية للمقاصة وهو نظام الكتروني للمقاصة تم انشاءه عام 1984 وتم اعتماده في العديد من المصارف.¹

2_ خدمات أجهزة الصرافات الآلية:

¹محمود محمد أبو فورة، الخدمات البنكية الالكترونية عبر الانترنت، الطبعة الأولى والثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان - الاردن، دون سنة، ص33.

تم تطبيق للمكنية في مجال خدمة عملاء البنك عندما تم تركيب أجهزة صرف العملة النقدية لدى البنوك والتي سهلت للعميل القدرة على سحب ما يحتاج إليه من عملة نقدية فقط دون الحاجة الى نحو أكشاك الصرفل بالبنك، وتعتبر هذه التقنية بداية مبسطة لاحد جوانب نظام التحويل الالكتروني للاموال.¹

3_ بطاقة الخصم المستخدمة في موقع البيع:

في بعض الدول المتقدمة أصبح من الممكن لبطاقة الخصم الخاصة بجهاز الصراف الآلي أو بطاقة الإئتمان أن تتحول الى مايعرف ببطاقة الخصم المستخدمة في موقع البيع

ويقصد بذلك إمكانية استخدام بطاقة الخصم في المتاجر التي تقبل التعامل بهذه البطاقات بحيث يقوم العميل عند شراء سلعة أو خدمة من المتجر المعتمد بإدخال بطاقة الخصم بالجهاز الآلي الموجود في المتجر وهنا تخصم قيمة المشتريات تلقائياً من حساب العميل في البنك وتضاف الى حساب المتجر ويدخل هذا النظام بما يسمى بنظام تحويل الاموال الكترونيا من موقع البيع ويطلق عليه اختصار (EFTPOS) أي (Electronic funtransteratpoin of sale) وهو نظام تطور نتيجة الجمع بين البطاقات البلاستيكية مثل بطاقة الائتمان وثورة الالكترونيات في تقنية واحدة ومن ثم يتطلب النظام توفر العناصر التالية:

*وجود جهاز الكتروني طرفي في محل التاجر.²

*بطاقات بلاستيكية مشفرة بالحبر الممغنط سواء بطاقات خصم مصرفية أو بطاقات ائتمان ورقم تعريف شخصي (pln) يكون ممنوحا للعميل من المصرف أو المنظمة التي أصدرت البطاقة

¹ بريش عبد القادر، تحديات المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية - اتفاقية GATS - .

² محمود محمد أبو فروة، مرجع سبق ذكره، ص34

*نظام اتصالي آلي يربط بين الجهاز الطرفي الموجود بموقع البيع وأجهزة الحاسوب بالمصرف وشركات بطاقات الائتمان وسائر المصارف التي تحتفظ بحسابات كل من التجارة والعملاء.

4- خدمة الفواتير بالهاتف (BAY-By PHCNE) تهدف خدمة سداد الفواتير المختلفة بالهاتف كونها وسيلة لجذب معاملات العملاء على اساس توفير الخدمة البنكية غير تقليدية لهم، ومواجهة المنافسة مع سائر المؤسسات المالية كما تمكن المصرف من الحصول على عمولة مناسبة نظير هاته الخدمة التي يقدمها لعملائه فضل عن توسيع نطاق معاملاته مع الجمهور مما يزيد من حجم الودائع لديه وقد تطورت خدمة الفواتير بالهاتف من مجرد خدمة يدوية الى خدمة الكترونية فتعتبر من اشكال الخدمات المصرفية المنزلية، ومن المزايا التي تنفرد بها الخدمة انها لا تتطلب استخدام معدات خاصة او اجهزة الحاسوب الشخصي، كما انها لا تترتب هذه الخدمة من العميل اصدار تعليمات الى المصرف في كل مرة تستحق عليه فاتورة ما.

5- البطاقة البلاستيكية يطلق اصطلاح البطاقة البلاستيكية على تلك البطاقات التي تتم معالجتها الكترونيا لاستخدامها في اغراض متعددة من خلال المعلومات المخزنة عليها وادخالها في الالات المعدة لذلك بغية تحقيق اغراض معينة ومن اهم هذه البطاقات نذكر مابلي: بطاقة الائتمان، بطاقات الدفع الفوري، بطاقة الدفع المؤجل أو بطاقات اعتماد النفقات، بطاقة التحويل الالكتروني، بطاقة الصرف الآلي، بطاقة ضمان الشيكات، بطاقة السفر والضيافة، البطاقة الذكية.¹

الفرع الثالث: أنواع المصارف الالكترونية

وفقا للدراسات العالمية وتحديدًا دراسات الاشراف والرقابة الامريكية اللوروبية، فإن هناك ثلاثة صور أساسية للبنوك الالكترونية

¹ زايدي حسينة، أهمية البنوك الالكترونية في تحسين العمليات المصرفية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، 2013، 2012، ص40.

- 1/ الموقع المعلوماتي: يعبر عن الحد الأدنى للنشاط الالكتروني والمصرفي ومن خلاله يقد البنك معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية.
- 2/ الموقع الاتصالي: ويتيح هذا الموقع عميلة التبادل الاتصالي بين البنك والعملاء مثل البريد الالكتروني، تعبئة طلبات أو نماذج على الخط وتعديل معلومات القيود والحسابات والاستفسارات.
- 3/ الموقع التبادلي: ويمكن من خلاله أن يمارس البنك نشاطاته في بيئة الكترونية، كما يمكن للعميل القيام بمعظم معاملاته الالكترونية من سداد قيمة الفواتير وادارة التدفقات النقدية واجراء كافة الخدمات الاستعلامية داخل البنك أو خارجه.¹

المطلب الثاني: أساليب وسائل الدفع الالكتروني

الفرع الاول: تعريف وسائل الدفع الالكتروني

تعبر وسائل الدفع الالكتروني عن الصورة أو الوسيلة الالكترونية للدفع التي نستعملها في حياتنا اليومية من أجل تسوية المعاملات التجارية والمالية والفرق الجوهري بين سابقتها هي أن كل عملياتها وتسييرها يكون الكترونيا ولا وجود للأوراق النقدية أو للأوراق التجارية في تسوية الالتزامات بين الدائن والمدين.

تمثل وسائل الدفع الالكترونية أهم مكونات نظام الدفع الالكتروني تنفذ فيه المعاملات بواسطة وسائل دفع الكترونية ومصطلح الكتروني يعني تقنية تستخدم فيه وسائل كهربائية أو مغناطيسية أو ضوئية أو الكترومغناطيسية في تبادل المعلومات وتخزينها.²

تتضمن عملية الدفع الالكتروني أربعة أطراف: المتعامل (الدافع أو المشتري)، البنك الذي أصدر وسيلة الدفع، البنك الذي يتحصل على المبلغ لحساب المستفيد من الدافع (البائع)، شبكة الانترنت.

¹ نادر الفرد فاحوش، العمل المصرفي عبر الانترنت (الاعتبارات القانونية) الدليل الالكتروني للقانون العربي، الدار العربية للعلوم، 2001، ص 115.

² بعلي حسني مبارك، امكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2011-2012، ص 111.

من جهة أخرى يعرفها البنك المركزي الأوروبي: بأنها كل عملية دفع صدرت وعولجت بطريقة إلكترونية، وهذا يعني أن وسائل الدفع الإلكترونية هي عبارة عن عملية تحويل معاملات من خلال نقل معطيات من طرف إلى آخر أو من نظام إلى آخر وهذه المعطيات تتم معالجتها من طرف وسيط (نظام المعالجة)، وتتم هذه العملية عن طريق مجموعة الأدوات الإلكترونية التي تصدرها المصارف ومؤسسات الائتمان.¹

الفرع الثاني: أنواع وسائل الدفع الإلكترونية

إن ظهور الصيرفة الإلكترونية وكذا تطور الصناعة المصرفية أدى إلى ظهور شكل جديد من وسائل الدفع الإلكترونية فسهولة حملها وسهولة عملها جعلها تتميز عن غيرها من الوسائل التقليدية فبلا من حمل النقود بحجم كبير مثلا يحمل صاحب النقود بطاقة مخزن فيها النقود وهذه البطاقة هي من أحد أنواع وسائل الدفع الإلكترونية التي سنتطرق إليها:
أولاً: البطاقة البنكية وأنواعها:

تعد البطاقة البنكية مظهرا حديثا من مظاهر تطور شكل ونوعية النقود وتعرف أيضا باسم النقود البلاستيكية فهي عبارة عن بطاقة بلاستيكية ومغناطيسية كالكارت الشخصي أو الفيزا أو الماستركارد وتكمن هذه البطاقات حاملها من الحصول عن النقود عن طريق آلات الصرف الذاتي، كما تمكنه أيضا من شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يريده من خدمات وذلك دون أن يكون لديه مبلغ كبيرة قد تتعرض للسرقة أو الضياع وللبطاقة البنكية أنواع هي:

1/ بطاقة الدفع: هي البطاقة التي تعتمد على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك في صورة حسابات جارية لمقابلة المسحوبات المتوقعة للعميل حامل البطاقة وتتميز بأنها توفر الوقت و الجهد للعملاء وكذلك زيادة إيرادات البنك المصدرة لها.

¹ زهير زواش، دور نظام الدفع في تحسين المعاملات المصرفية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التمويل الدولي والمؤسسات المالية والنقدية، جامعة ام البواقي، 2010/2011، ص17.

2/ بطاقة الصرف البنكي: وتختلف هذه البطاقة عن بطاقة الائتمان في أن السداد يجب أن يتم بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهر الذي تم فيه السحب أي ان فترة الائتمان في هذه البطاقة لا تتجاوز شهرا، ورغم المزايا التي تتيحها البطاقات البلاستيكية لحاملها الا أنها لا تزال غير منتشرة بالقدر الكافي في الوطن ويمكن ارجاع ذلك لعدة أسباب منها انخفاض المستوى الثقافي حول هذا النوع من البطاقات.

3/ بطاقة الانترنت: أصدرت شركة الماستركارد و الفيزا كارد بطاقة خاصة للتسويق عبر الانترنت.¹

4/ بطاقة السحب الآلي: هي بطاقة تمكن للعميل بمقتضاها سحب مبالغ نقدية من حسابه بحد أقصى متفق عليه ويتم إصدارها من جانب البنك رغبة في عدم وجود زحام على شبك الصرف وكذلك لتمكين العميل من صرف المبلغ المحدد الذي يحتاجه خلال الفترة التي يكون فيها البنك مغلق.²

5/ بطاقة الشيكات: يتعهد فيها البنك بسداد الشيكات التي يحررها العميل بشروط معينة وتحتوي عادة على اسم العميل، توقيعه، و رقم حسابه والحد الذي يتعهد البنك الوفاء به في كل شيك يحرره العميل.

6/ بطاقة الائتمان: هي بطاقة بلاستيكية صغيرة الحجم تصدرها البنوك أو منشآت التمويل الدولية تمنح لأشخاص لهم حسابات مصرفية مستمرة وهي من أشهر الخدمات المصرفية الحديثة.³

¹ شايب فواد، تحديث وسائل الدفع في البنوك التجارية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، ام البواقي،

² عرابة رابح، "دور التكنولوجيا الخدمات المصرفية الالكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري"، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد128، ص220.

³ سميرة بريح، دور الصيرفة الالكترونية في تعزيز القدرات التنافسية للبنوك التجارية، مذكرة مقدة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك، جامعة الوادي، 2014/2015، ص49

ثانيا: البطاقات الذكية والنقود الالكترونية

أ/ البطاقات الذكية: هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية ممغنطة ومزودة بشرائح الكترونية دقيقة ذات ذاكرة وقدرة تفاعلية تسمح بتعامل البطاقة مع الوحدات المصرفية وتنقسم إلى: بطاقة متصلة، بطاقة غير متصلة، بطاقة مزدوجة.

ب/ النقود الالكترونية: هي مجموعة من البروتوكولات والتوقعات الرقمية التي تتيح للرسالة الالكترونية أن تحل فعلا محل تبادل العملات التقليدية وتعرف أيضا بأنها سلسلة الأرقام التي تعبر عن قيم معينة تصدرها البنوك التقليدية أو البنوك الافتراضية لمودعيها.

ثالثا: المحفظة الالكترونية والشيكات الالكترونية

أ/ المحفظة الالكترونية: هي عبارة عن قيمة مخزنة الكترونيا على جهاز مثل البطاقة ويكون فيها شريط ممغنط والذي يتم تخزين معلومات الحساب عليه وتتيح هاته المحافظ لحاملها التعامل معها كأنه يحمل نقودا لكنها في شكل مختلف.

ب/ الشيك الالكتروني: هو المكافئ الالكتروني للشيكات الورقية التي تتعامل بها فهو رسالة الكترونية يرسلها موقع الشيك الى حامل الشيك ليقدمه للبنك عبر عبر الانترنت ثم يحول البنك قيمة الشيك إلى حساب حامل الشيك وبعده يقوم بإلغاء الشيك وإعادة الكترونيا الى حامل الشيك ليكون دليلا على صرف الشيك.

رابعا: التحويلات المالية الالكترونية والفاتورة الالكترونية:

أ/ التحويلات المالية الالكترونية: التحويل المالي هو عبارة عن عملية يتم بموجبها نقل مبلغ معين من حساب الى آخر عن طريق تقييده في الجانب المدين للآمر والجانب الدائن للمستفيد سواء أنه هذا التحويل في حسابين مختلفين في نفس البنك أو في بنكين مختلفين.

ب/ الفاتورة الالكترونية:

هي النظام الذي يسمح بإرسال الفواتير الكترونيا الى العميل عبر الانترنت والمعلومات المطلوبة تكون مطبوعة على الفاتورة ويتم تسديد قيمتها من خلال حساب العميل الجاري الكترونيا.¹

الفرع الثالث: مخاطر وسائل الدفع الالكترونية

لا تخلو الخدمات البنكية الالكترونية المقدمة من خلال البنوك والمؤسسات المالية من العديد من المخاطر ونذكر منها:

- _ المخاطر القانونية: قد يقوم البنك ببعض العمليات البنكية خارج حدود البنك مما يتطلب منه أن يكون على علم ودراية بقوانين ذلك البلو وما يضبط هذه العمليات من أعمال رقابية مثال ذلك أن يحصل البنك على ترخيص وحماية المستهلك والاحتفاظ بالمستندات وما يرتبط بذلك من محاطر قانونية.
- _ مخاطر السمعة: إذا ما واجه البنوك الالكترونية مشاكل في خدماته الالكترونية فقد يؤدي ذلك إلى فقدان الثقة بالبنوك المقدمة لهذه الخدمة.
- _ محاطر العمليات: إن طبيعة المعاملات المصرفية الالكترونية يتيح عنها تهديدات أمنية تأتي سواء من داخل النظام أو خارجه و على البنوك تتبع ممارستها سليمة لضمان سرية البيانات والاعتماد على خبراء في ذلك.
- _ المخاطر التنظيمية: تتعلق بعلاقة البنوك الالكترونية بالبنك المركزي حيث أن النقود الالكترونية ستجعل من الصعب مراقبة تحديد الكتلة النقدية كذلك تداول عدة أشكال من النقود الصادرة عن مؤسسات مصرفية وغير مصرفية بجعل الكثير من المبالغ خارج رقابة السلطة النقدية من الناحية التنظيمية.²

¹ زيقم سارة، دور وسائل الدفع الالكترونية في تحسين جودة الخدمات المصرفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، 2014/2015، ص55.

² سمية عبايسة، "وسائل الدفع الالكتروني في النظام البنكي الجزائري"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة أم البواقي الجزائري، العدد السادس، 2016، من 2015/11/24 الى 2016/07/22. ص344.

المطلب الثالث واقع وتحديات تكنولوجيا العمليات

فرع الاول/التحديات التي تواجه العمل المصرفي عبر الانترنت

هناك مجموعة من العمليات التي تقف امام توسع تطبيقات الصيرفة الالكترونية ,وبرغم من ذلك الا اننا سنركز على جملة التحديات التي تشمل الحوانب التالية:

1/تحديات التكنولوجيات الحديثة للعمليات المصرفية:

تعتبر التكنولوجيا في حد ذاتها تحديا في حقل بناء الاعمال الالكترونية وادارة المعلوماتية ,وهي على بعدين,بعدها الاول البنى التحتية وتتمثل في مدى توظيف وتمكين التكنولوجيا في القطاع المصرفي والتحديات الاستراتيجية للتقنية وسلامة التعاملات ومتطلباتها,اما البعد الثاني فيتمثل في تحديات التميز و الاستمرارية والتوافر والقدرة التنافسية وهو تحد يتصل بالاعمال او على نحو ادق بمفهوم تطوير الاعمال, واهم تحديات التقنية.

2/ التحديات العملية

لقد نتج عن التقدم التكنولوجي الكثير من المنتجات والخدمات الجديدة ودفعت بالاعمال نحو الفاعلية والتميز.....,وادخال هذه التكنولوجيا الجديدة في الاعمال اجبرت الاداريين والمشرعين بالرجوع الى الاسس والمبادئ الجوهرية لتلائم وقواعد العمل الجديدة في بقية الاعمال الالكترونية فيما يتعلق بتنظيم وادارة المعلومات والتكنولوجيا,وكل التغيرات خلقت تحديات عملية عند استخدام التطبيقات التكنولوجية.

يصاحب اداء العمل الالكتروني المصرفي من خلال المصارف الالكترونية العديد من المشاكل والصعوبات القانونية والجرائم الالكترونية والتي ترتبط بالاساس بما يعرف بالمعلوماتية ووسائل الاتصال الحديثة بوصفها البيئة التي تؤدي فيها المصارف الالكترونية خدماتها المصرفية¹

¹ بن عياد محمد سمير، سماحي أحمد، التكنولوجيا الالكترونية ضرورة أم حتمية بالنسبة للمؤسسات المصرفية الجزائرية، جامعة تلمسان.

-الجرائم الالكترونية:

تعتبر الجرائم الالكترونية او جرائم الانترنت هي النوع الشائع من الجرائم لانها تتمتع بالكثير من المميزات مما يدفع بالمجرمين لارتكابها ويمكن تعريفها بانها الجرائم التي لا تعرف الحدود الجغرافية والتي يتم ارتكابها بأداة هي الحاسب الآلي عن طريق الانترنت وبواسطة شخص على دراية فائقة بهما.

أ_ الجرائم التي تستهدف الحاسبات والشبكات(جرائم الاضرار بالبيانات):

وهذا النوع من الجرائم من اشدها خطورة وتأثيراكثرها حدوثا وتحقيق للخسائر للافراد والمؤسسات, ويشمل كل أنشطة تعديل او محو او اتلاف او تعطيل العمل للمعلومات وقواعد البيانات الموجودة بصورة الكترونية على الحواسب الآلية المتصلة بشبكة المعلومات.

ب_ جرائم الاحتيال والسرقه(الاحتيال المعلوماتي):

وتعتبر جريمة الاحتيال او الغش المعلوماتي في القطاع المصرفي عن سلوك احتيالي او خداعي مرتبط بالكمبيوتر يهدف بواسطته الى كسب فائدة او مصلحة مالية, والمجرم بهذه الطريقة أما ان يكون من موظفي المصرف او من التقنيين المختصين في هذه التكنولوجيا المستخدمة.¹

ج_ جرائم الاعتداء على الاموال:

ظهرت جرائم الاعتداء على الاموال مع زيادة درجة اعتمادية المؤسسات المصرفية والمالية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحول في كافة انحاء العالم نحو ما يطلق عليه المصارف والمؤسسات المالية الالكترونية. وظهرت هذه الجرائم مع دخول بطاقة الائتمان والدفع الالكتروني بانواعها المختلفة لتسهيل التعاملات والتوجه للاقلال من التعاملات بالنقد المباشر في اطار التحول الى المجتمع اللانقدي.

د_ جرائم التزوير:

¹ آسيا قاسيمي، أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمجد بوقرة بومرداس، 2014-2015، ص195.

وتشمل تزوير البريد الالكتروني وتزوير الوثائق والسجلات الالكترونية وتزوير الهوية.

هـ_ جرائم الاعتداء على الاشخاص:

ويقصد به السب والقذف والتشهير وبث افكار واخبار من شأنها الاضرار الادبي او المعنوي بالشخص او الجهة المقصودة.

و_ الجرائم ضد الحكومة:

ويشمل هذا الصنف كافة جرائم تعطيل الاعمال الحكومية وللحصول على المعلومات السرية والارهاب الالكتروني.¹

الفرع الثاني/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام المصرفي الجزائري:

رغم التأخر الكبير الذي شهده قطاع الاتصالات في الجزائر الا انه في بداية خصوصية وتحرير القطاع، بدأ هذا الاخير يعرف تطور ملحوظ لا سيما في الهاتف النقال وشبكة الانترنت وسنحاول ابراز سمات النظام المصرفي الجزائري.

تتسم الخدمات المصرفية في النظام المصرفي الجزائري بمجموعة من

الخصائص اهمها:

_ خدمات مصرفية تقليدية لا تستجيب حتى لا بسط توقعات المجتمع.

_ نقص التسويق المصرفي الشيء الذي يقف كعائق امام هذه المصارف في

خدماتها.

_ توسع وامتداد المجال الجغرافي مما يعيق التنسيق الداخلي وتبادل المعلومات

بين مختلف الهياكل الادارية للمصارف.

_ ضعف استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المصارف الالكترونية.²

الفرع الثالث/اهمية العمل بالصيرفة الالكترونية في الجزائر

سيؤدي تبني نظام الصيرفة الالكترونية في الجزائر الى حدوث العديد من

التغيرات الايجابية على الاقتصاد وجهد اقل.

¹ دغوش العطرة، استخدام شبكة الانترنت كأداة لتقديم الخدمات البنكية وأثرها على الأداء البنكي، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه

في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية. جامعة بسكرة، 2016-2017

² دغوش العطرة، نفس المرجع ص85

بصفة عامة والنظام المصرفي بصفة خاصة.

ا_تأثير الصيرفة الالكترونية على الاقتصاد الجزائري:

ان مرور الاقتصاد الجزائري بفترة انتقالية نحو اقتصاد السوق جعله

مستعد لتبني كل الوسائل التي تؤدي الى الاستقرار.

ب_تأثير الصيرفة الالكترونية على المؤسسات الاقتصادية:

تعمل الصيرفة الالكترونية على تحسبن الادارة واقتصاد الوقت والتكلفة

والاستفادة من الخدمات بجودة عالية قبتكلفة

ج_محااربة الاقتصاد الموازي

د_ايجاد وتطوير التجارة الالكترونية في الجزائر.¹

المبحث الثاني / الادبيات التطبيقية - الدراسات السابقة الموضوع .

¹ سماحي أحلام، جناي نجاه، وسائل الدفع الحديثة في البنوك التجارية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التمويل، جامعة المسيلة، 2016/2017، ص 22ص23 .

سيتم التطرق الى الأبحاث التي لها علاقة بموضوع الدراسة , حيث قسمنا المبحث إلى مطلبين خصصنا المطلب الأول للدراسات العربية أما المطلب الثاني فخصصناه للمقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة:

* طاهر لطفي - جميعي صلاح الدين (2016/2015) بعنوان المصرفي الالكتروني ودوره في تعزيز وتطوير نظم الدفع الحديثة للتجارة الالكترونية عبارة عن مذكرة مكملة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص تمويل مصرفي

وتهدف الى التعرف بأن التحول إلى الأعمال المصرفية الالكترونية يعد وسيلة جديدة من وسائل المعاملات البنكية تتم بها أعمالها المصرفية بين البنك والعملاء حيث أوجدت البيئة الجديدة للعمل المصرفي الالكتروني تطبيقات تقنية ووسائل حديثة لأنظمة الدفع الالكتروني وهو ما أثر ايجابيا على دور التجارة الالكترونية من خلال تحسين المعاملات والصفقات بأسرع وقت و أقل تكلفة و اقل مخاطرة وعليه فقد كان للزمن على الجزائر ضرورة تطوير نظامها المصرفي وخاصة في مجال التجارة الالكترونية وأنظمة الدفع الخاصة بها وذلك من خلال وضع إصلاحات للمنظومة المصرفية في البنوك الجزائرية

*سميرة بريح - (2018/2014) دور الصرفة الالكترونية في تعزيز القدرات التنافسية للبنوك التجارية مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الصرفة الالكترونية و القدرة التنافسية للبنك و النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي -أن الصرفة الالكترونية تعد سلاحا تنافسيا فعلا لتحقيق رضى العملاء وبقاء و نمو البنك

-تحقق الصرفة الالكترونية للبنك : التكلفة ' الوقت و الراحة مما يساعد البنك على تعزيز القدرة التنافسية

-تواجد البنوك التجارية العمومية من طرف البنوك البنوك التجارية الخاصة العاملة في السوق البنكي وبالتالي فهي تستفيد من المزايا التي تمنحها هذه الأخيرة و يمكن ملاحظتها من خلال تميزها بتقديم خدمات بنكية متميزة عن تلك المقدمة من طرف البنوك التجارية العمومية

*شرايد محمد الحاج (2013-2014) مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس أكاديمي في الحقوق والعلوم السياسية تخصص قانون خاص جامعة ورقلة .

وتهدف هذه الدراسة إلى أن التطور التقني المطرد في الصناعة المصرفية من ناحية , و التطور في استخدام الوسائل الالكترونية و الاموال الالكترونية من ناحية اخرى , ادى الى زيادة الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنوك و تنوعها وزيادة تعقيد العمليات المصرفية في سوق سمته المنافسة الشديدة , و لمقابلة هذا التطور و المخاطر المرتبطة به اصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل ووضع الاجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الاثار السلبية لهذه المخاطر و ارادتها بطريقة سليمة

*حورية جنان (2012/2013) بعنوان دور الصرفة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات المصرفية مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي علوم اقتصادية تخصص مالية و بنوك جامعة أم البواقي.

تم التوصل في هذه الدراسة الى ان استخدام ثورة الاتصالات جعلت من الخدمات المصرفية امرا حتميا سيفوض نفسه في تحديد مستقبل المصارف و تطويرها , كما تم التوصل الى ان هناك اثر للصرفة الالكترونية على جودة الخدمة المصرفية من خلال توفير امكانيات واسعة كلها تساعد على الرفع من اداء البنوك لخدماتها بالرغم من وجود بعض المخاطر في تقديم الخدمة الالكترونية كما يتضح الاثر ايضا من خلال تغيير شكل او مكان تقييم الخدمة من التقليدي الى الالكتروني الذي يعمل على تقليل التكاليف وتقديم خدمة ذات جودة عالية و الوصول بذلك الى اكبر شريحة من العملاء

* نصر حمود مزان فهد 2011 امكانات التحول نحو الصرفة الالكترونية في البلدان العربية مجلة كلية الادارة والاقتصاد العدد 4-2011

تهدف هذه الدراسة الى بيان امكانية التحول بالمصارف العربية من النمط التقليدي للعمل الى النمط الحديث القائم على فكرة الصرفة الالكترونية , وتم التوصل في هذه الدراسة الى ان غالبية المصارف العربية لا تزال تعمل في ظل انظمتها عمل تقليدية , ورغم الجهود التي تبذل للمساهمة في تدعيم هذا القطاع الواعد , الا ان تلك الجهود لا تزال دون المستوى المطلوب , اذ تتصف المصارف في البلدان العربية بصغر حجمها واختلال هيكل ملكيتها , وضعف الرقابة و الافصاح , وضعف استخدام التكنولوجيا الحديثة و المتطورة و التركيز في نصيبها , مما يحدد من من قدرتها على المنافسة و الاستمرار

*رحيم حسين، هواري معراج؛ الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، واقع وتحديات -عصرنة المصارف ترتبط فضلا عن تطوير قاعدة التكنولوجيا في الاعلام و الاتصال بالتكوين و التدريب المستمرين للقوى العاملة و التجديد في التجهيزات و المنتجات وهو ما يقتضي تخصيص موزونات مناسبة لذلك , بل و استحداث وظيفة بحث و تطوير في هذه المؤسسات

- تعد الشبكة المصرفية . اذ على مستوى وكالات وفروع المصرف الواحد او ما بين المصارف مدخلا اوليا لعملية العصرنة وهو ما يظل غائبا الى حد الان.

المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

بعد استعراض الدراسات السابقة التي تم اجرائها في مجال الدراسة وجد أن هناك أوجه تشابه وأوجه إختلاف في عدة جوانب بين هذه الدراسات والدراسة الحالية أهمها:

- إن الدراسات السابقة معظمها إعتمدت على تطور وسائل الدفع الالكترونية أما الدراسة الحالية اعتمدت على دراسة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار التي تهدف الى مدى تطور الصيرفة الالكترونية في البنوك التجارية.

- بعد تتبع الدراسات السابقة اختلاف في موضوع الدراسة حيث ركزت جل الدراسات على أنواع وسائل الدفع الالكترونية أما الدراسة الحالية فركزت على عدد وسائل الدفع والأموال المتداولة فيها.

خلاصة:

في ظل التحولات السريعة في البيئة التقنية للبنوك التجارية التي سارت بخطوات سريعة نحو تبني المفاهيم الجديدة والمتطورة في إتمام الأعمال، حيث حققت مكاسب عديدة في عملها البنكي من خلال توسيع مجال عملها إلى تقديم خدمات حديثة إلكترونية وليدة التكنولوجيا المتطورة، كما أنها ساهمت في توسيع تعاملاتها بتقديم خدماتها إلى شرائح أوسع من العملاء وذلك راجع إلى القنوات الجديدة التي أفرزتها الصيرفة الإلكترونية، ومن جهة أخرى تعمل البنوك التجارية على تلبية حاجات عملائها المتزايدة والمتغيرة باستمرار وفق ما تمليه الظروف الراهنة والتي أثرت على عاداتهم بسبب ميلهم إلى استعمال الوسائل الإلكترونية الحديثة والتكنولوجيا المتطورة والتي تقرب المسافات بين أطراف العملية البنكية مما يحقق أداء أفضل من عدة زوايا من بينها الوقت والتكلفة وغيرها.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار

تمهيد:

بعدما تناولنا في الفصل الأول عموميات حول الصيرفة الالكترونية ووسائل الدفع الالكترونية، سنحاول في هذا الفصل إي الجانب التطبيقي إسقاط دراسة ميدانية حول وسائل الدفع من خلال وجهة نظر بنك الفلاحة والتنمية الريفية. وتدعيما لبحثنا قمنا بمعرفة أهم ما يواجه وسائل الدفع الالكترونية، وعلى ذلك ارتأينا تقديم بطاقة فنية للتعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية محل الدراسة، وعليه تم تقسيم الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: تقديم الوكالة BADR

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمرسوم 106/82 بتاريخ 13/03/1982 فهو خصص لتمويل الانشطة الفلاحية التقليدية العامة وهو مؤسسة مالية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولقد جاء انشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية غلى وقع إصلاحات المنظومة البنكية والبنوك التجارية التي تسعى الى اكثر ربح ممكن بالفعل ونظرا للأهمية التي يتصف بها البنك فقد فرض نفسه بين مختلف البنوك التجارية في ظل التوجه الجديد نحو السوق الحر والدخول في المنافسة وبما أن هذا البنك يخضع كغيره من البنوك الى القواعد العامة والمتعلقة بإدارة البنوك ونظام القروض.

لقد أخذ البنك بمبدأ اللامركزية حيث أعطى لفروعه ووكالاته صلاحيات واسعة في منح القروض وخدمة سياسة اعادة الهيكلة للمؤسسات تسهيلا لخدماته بعد ان اعيد تقسيم البلاد الى 48 ولاية على مستوى الوطن، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي والزراعي وكل الانشطة المرتبطة بهذا القطاع.

المطلب الأول: تعريف ونشأة المجموعة الجهوية للإستغلال بأدرار

1- تعريفه:

هو مؤسسة ذات اسهم حيث بلغ راس ماله مليار دينار جزائري كما وصل عدد فروعه سنة 1985 الى 185 فرعا و 29 مديرية جهوية، وتطور الى ان اصبح راس ماله مليارين ومائتي دينار جزائري 2200000000 دج ومع مرور الزمن بلغ عدد وكالاته 300 وكالة يخضعون لسلطة 39 مديرية جهوية سنة 2016 وراسماله 330000000000 دج ثلاثة وثلاثون مليار .

دينار جزائري.²³

2- نشأته:

تم إنشاء هذا المجمع بالمؤازرة مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفي نفس التاريخ بعدما كان عبارة عن مصلحة تشرف تمويل نشاط على القطاع الفلاحي وذلك بالبنك الوطني الجزائري وبمقتضى المرسوم التنفيذي 106/82 تم فصل هذه المصلحة وبنفس الموظفين الذين كان عددهم 05 عمال بما فيهم المدير، ليتم انشاء وفتح أبواب الوكالة وكان مقرها الاجتماعي مسكنا لأحد الخواص مؤجر بشارع العربي بن مهيدي بوسط ولاية أدرار.

وفي سنة 1988 ارتقت هذه المجموعة الى مصاف المديرية الجهوية التابعة للبنك حيث انطوى تحت اشرافها كل من وكالات ادرار، تميمون، رقان و أولف وكان عدد عمالها آن ذاك 60 عاملا يتوزعون بين الوكالة والمديرية. وفي تاريخ 1962 تم إلغاء المديرية الجهوية بأدرار واستبدالها بوكالة مركزية وبقي هذا الوضع إلى غاية 1998 أين أصبحت وكالة محلية فقط وتم إثر ذلك تقليص العمال بها الى 50 عاملا و وجه الكثير منهم الى مديريات ووكالات اخرى.

وفي مطلع سنة 2001 تم استرجاع المديرية الجهوية واطلق عليها المجمع الجهوي للاستغلال وتعمل الآن بطاقة بشرية بلغت إلى غاية يومنا هذا 71 عاملا يتوزعون بين الوكالة والمديرية، اضافة الى قرابة 16 عاملا في اطار الادمج المهني (وهي تعد المديرية الجهوية لمثيلتها من البنوك المتواجدة على مستوى الولاية وبذلك فهي تقوم بالاشراف على نشاط الوكالات التابعة لها والموزعة على كبر الدوائر المتواجدة بالولاية وعددها اربعة وهي على التوالي: -أدرار 252، -تميمون 253، -رقان 254، -أولف 406).

ويعد المجمع الجهوي للاستغلال بأدرار من بين المؤسسات البنكية الأكثر تمويلا لقروض الشباب وكذا القروض الفلاحية وذلك بالنظر إلى طبيعة المنطقة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك وأهدافه

أولا: الهيكل التنظيمي للوكالة:

يعتبر هذا النظام من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك، وهذا لأنه يحدد مسؤولية كل هيئة داخل هذا النظام وتنقسم وكالة أدرار الى المصالح التالية:

²³ مقابلة شخصية مع مكلف الزبائن في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار على الساعة 13:00 - 14:30

1) المدير الجهوي: هو قمة وراس الهرم الاداري وهو ايضا بمثابة العمود الفقري للوكالة التابعة للمجمع وذلك من خلال التعليمات والاورامر والتوجيهات المقدمة من طرفه وله الحق في الاشراف على كل المصالح مثل :

السكرتارية : تقوم بتسهيل مهمة القيام بكل الاعمال المكتبية الخاصة بالمدير

2) رئيس الدائرة الادارية والمحاسبية: هي فرع من فروع المديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وهي تسهر على السير الحسن للموارد البشرية والموارد المادية والمحاسبية وهي تضمن حماية الممتلكات والافراد العاملين بهذه المديرية والوكالات التابعة لها.

يتكون هذا الفرع من عدة مصالح منها:

- مصلحة الدائرة الادارية: وتتكون من :
 - مصلحة الموارد البشرية.
 - مصلحة الامن والوسائل العامة.
 - مصلحة الاعلام الالي.
- مصلحة المحاسبة: وتتكون من :
 - مصلحة المحاسبة والضرائب وتنقسم الى قسم المحاسبة وقسم الضرائب
 - مصلحة التحليل
 - مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير

3) نائب المدير المكلف بمتابعة أخطار القروض ما قبل المنازعات:

أنشأت هذه المديرية مؤخرا وهي تضطلع الى تحسين الاداء البنكي فهي بذلك تعد أداة ربط بين مصلحتين القروض والتحصيلات وتتمثل مهمتها في متابعة الزبائن المتحصلين على القروض في مدى استجاباتهم لجدول اهتلاك القروض ويدرس مدى تنفيذهم للالتزامات قبل متابعتهم قضائيا وخاصة تحصيل الضمانات وتتكون هذه النيابة من ثلاث مصالح:

✓ مصلحة متابعة التجارة والتجارة الخارجية:

وهي تسيير من طرف رئيس المصلحة وتكمن في/

- المتابعة الدقيقة للملفات التابعة لها.
- متابعة الحالة المالية لكل زبون معني بالقروض.
- متابعة التقارير الواردة من الوكالات فيما يخص الزبائن المعنيون بالقروض
- اعلام المديرية المركزية فيما يخص تعليماتهم

- اعلام اللجنة المعنية بما يخص اي تغيير في مخاطر القروض واي مهمة من طرف مسؤوليه.

✓ مصلحة متابعة ما قبل المنازعات:

وهي تسيير من رئيس المصلحة:

- المتابعة الدقيقة لملفات القروض التي هو مسؤول عنها
- متابعة لكل الظروف التي هي معنية بما قبل المنازعات وتقويمها وذلك حسب درجة الخطر.

- تقديم الملفات الى لجنة التحصيلات.

- تطبيق أوامر لجنة التحصيلات عن طريق العدالة أو عن طريق التفاهم.

- يقدم تقرير الى مسؤوليه ومهام تعطى له من طرف مسؤوليه.

✓ مصلحة متابعة الضمانات:

وهي تسيير من طرف رئيس المصلحة التي له المهام التالية:

- تقديم دوري للضمانات المرهونة فيما يخص القيمة والمدة.

- تحصيل الضمانات وتثبيتها.

- يراقب الضمانات ويشرف على عملية المحاسبة.

- المراقبة الدورية في الميدان بما يخص حالة الضمانات.

- إعلام مسؤوليه عن طريق تقرير فيما يخص أي تطورات جديدة

(4) نائب المدير المكلف بالاستغلال:

تتولى هذه النيابة كل المسائل المتعلقة بالقروض على مستوى المجمع الجهوي

للاستغلال وذلك بتلقي ملفات طلبات القروض من وكالات ثم تدرس تلك الملفات وتقرر في

لجنة خاصة تعرف تعرف بلجنة قروض الملفات المقبولة التي ستمول والملفات المرفوضة

التي يتم رفضها ويكون ذلك وفق المعايير الاقتصادية والمحاسبية الثابتة

- مصلحة القروض والتجارة الخارجية

- مصلحة الحركة التجارية

- مصلحة النقد ووسائل الدفع

(5) خلية الشؤون القانونية:

تعتبر هذه الخلية من أهم المصالح البنكية المتواجدة على مستوى المجمع الجهوي بحيث

تتضمن ثلاث مصالح رئيسية وهي مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات ومصلحة التحصيلات

ومصلحة الارشيف.

ثانيا: وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- من أجل التأقلم مع المناخ الاقتصادي الذي يتميز حالياً بالتغيرات الجذرية، لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية الأخرى الى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة للوصول الى استراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة باحترام وثقة المتعاملين الاقتصاديين والافراد العملاء على حد سواء بهدف تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي.
- أ- وضع سياسة اتصال فعالة لتحقيق الاهداف المخططة من خلال:
- * العمل على مواجهة مخاطر الصرف على القروض الخارجية بصفة عقلانية.
 - * تطوير مستوى هيئة الموظفين وإعطاء الأولوية لحاملي الشهادات.
 - * إعطاء الدعم الإعلامي.
- ب- عرض المنتجات والخدمات الجديدة من خلال:
- * تصفية المشاكل المالية.
 - * أخذ الضمانات الملائمة وتطبيقها ميدانياً.
 - * تمويل التجارة الخارجية.
 - * الاستقبال الجيد للزبائن واحترامهم والرد على طلباتهم بجدية تمويل المشاريع الداخلية في اطار تشغيل الشباب.
- ج- تطبيق الخطط والبرامج الداخلية وفق سياسة الحكومة وهذا ل:
- * تطوير الموارد والعمل على رفعها وتحسين تكاليفها.
 - * الاستعمال الامثل والرشيد للامكانيات التي تمنحها السوق المالية.
 - * مسايرة التطور الحاصل في عالم المهنة المصرفية وتقنياتها.²⁴
- ثالثاً: أهداف البنك
- إعادة تنظيم جهاز الانتاج الفلاحي وتعميم الاستعمال الالي وتجديد الثروة ةعصرنتها.
 - إشراك الزراعة وتنمية حصتها في مجال الانتاج الوطني
 - توسيع الأراضي الفلاحية وتحسين الخدمات
 - الاقتراب من الزبائن عن طريق فتح وكالات جديدة في المدن الغنية بالموارد وكذا تكوين الموظفين وتقويم سلوكهم غير أنه لا يمكن لهذه الأهداف أن تتحقق ما لم يعمل البنك على:
- 1- رفع الموارد بأفضل التكاليف
 - 2- التسيير الدقيق للخزينة

²⁴ مقابلة شخصية مع مكلف بالزبائن في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار على الساعة 13:00 - 15:00 2019/05/08

3- تكوين وتحفيز هيئة الموظفين.²⁵

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية للبنك

المطلب الأول: وسائل الدفع التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار

أولاً: البطاقات المتواجدة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

1- بطاقة السحب CBRI:

أ- تعريفها:

هي بطاقة بلاستيكية تستخدم لسحب النقود، وهي تمثل خدمة مقدمة للزبائن من طرف البنك، فالبنك يمنح بطاقة بنكية للزبون الذي له حساب خاص به في البنك، ويكون هذا الحساب في حركة دائمة ومستمرة، وبالتالي هذه البطاقة تمنح للتجار الذين يقبلون السحب عن طريق البطاقة، والأشخاص العاديين الذين لهم رصيد دائم في البنك (الملحق رقم 01).

ت- استخراج البطاقة CBRI:

تمنح البطاقة لكل منخرط له حساب بالبنك وله راتب شهري دائم، ويتم استخراجها كما يلي:

- باقتراح مع البنك : ويكون ذلك بعد عمليات واسعة بين البنك وعميله، حيث يستفيد البنك من خلالها من: الاقتراب اكثر من الزبائن، ضمان الجودة والدقة في المعاملات، والحماية التجارية للوكالة البنكية، مما يوجب على هذه الاخيرة (الوكالة البنكية) استعمال الاموال التجارية للزبائن عن طريق التغذية المنتظمة للحساب، وضمان مبلغ ثابت فيه مع فائدة تجارية، الحصول على موافقة مدير الوكالة، وفي حالة القبول يجب اعداد طلب البطاقة وارسال الطلب للزبون، فتح ملف الزبون ووضع نسخة من الطلب فيه، كما يجب على الزبون أن يظهر انتمائه للبنك عند استلامه للطلب.

- بطلب من الزبون: ويكون ذلك بتقديم الزبون طلب الى الوكالة البنكية بغرض الحصول على البطاقة، ومن خلاله يمكن للوكالة التأكد من الحسب ودراسة عملياته، وبالتالي يتم قبول أو رفض الطلب، وفي حالة السلب تعرض الوكالة على الزبون فتح حساب لديها، وعند حضوره يملئ طلب الحصول على بطاقة السحب الخاصة بالبنك، حيث أن هذا الطلب (الملحق رقم 02) يحتوي على معلومات خاصة بالزبون وأخرى خاصة بالبنك، حيث يقوم الموظف المكلف بالعملية بالمراقبة الجيدة للطلب المقدم من طرف الزبون والحصول على موافقة مدير الوكالة وفي حالة رفض الطلب يجب تبليغ الزبون بذلك كما يجب ارسال رسالة الى الادارة النقدية ووضع الملف في الارشيف أما في حالة الموافقة فيتضمن طلب الحصول على البطاقة المعلومات التالية: الراتب الشهري والذي يحدد على الطلب، المبلغ المسموح به والمتبقي الدائم في الحساب يجب أن يكون

²⁵ مقابلة شخصية مع مكلف بالزبائن ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار على الساعة 14:30 - 15:45 2019/05/11.

مساويا أو أكثر من المبلغ المسحوب دائما، وحركة الحساب، وفي حالة تسجيل عدة أخطاء على الحساب فالزبون ليس له الحق في أخذ البطاقة الا بقرار مبرر من طرف مدير الوكالة.

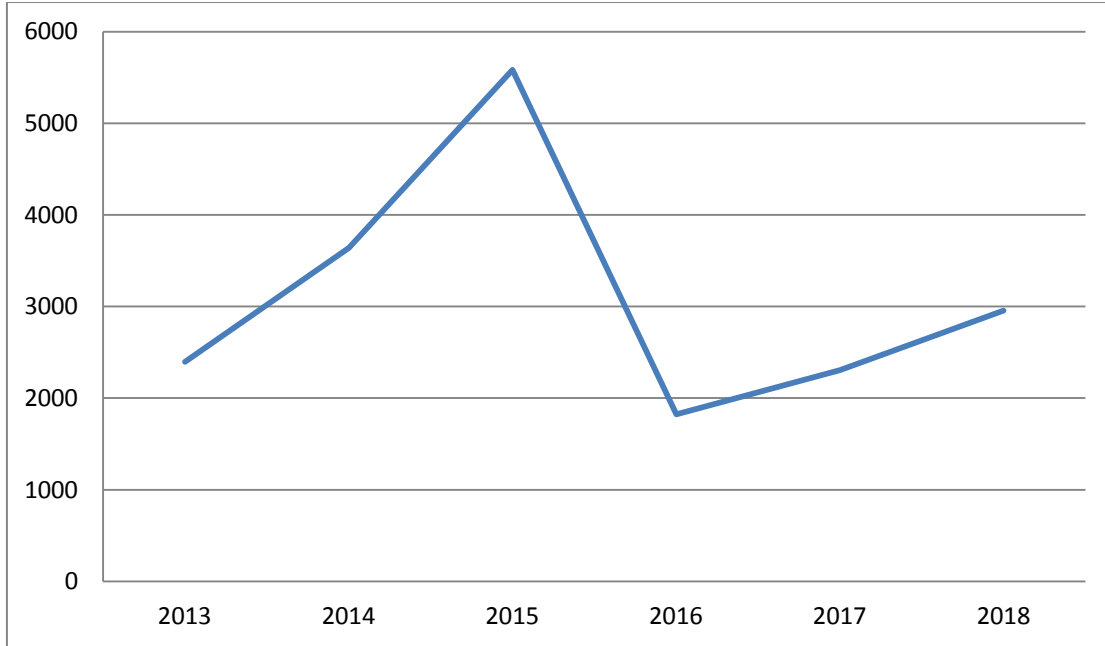
○ عقد الحصول على البطاقة: يتأسس العقد من ثلاث نماذج واضحة الشكل (الملحق رقم 03) وكا عقد واضح أو ناقص المعلومات يؤدي الى الاعداد السيئ للبطاقة أو اتلاف المعلومات عند الطبع، ويتم ارسال النسخ الثلاث منه الى الادارة النقدية وتكون موقعة من مدير الوكالة، ويتضمن هذا العقد المعلومات الاساسية التي تخص متعاقدين بالبنك من جهة والزبون من جهة أخرى، كما يتضمن الشروط الخاصة التي يجب ان يلتزم بها الطرفين فعلى الزبون أن يحسن استعماله للبطاقة وان يبتعد عن المعاملات المشبوهة والتي تؤدي فقدان الثقة به وبالمقابل على البنك أن يلتزم بضمان الأداء وتحسين اداء الخدمات.

الجدول 01: تطور بطاقة CBRI من 2013 - 2018:

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد بطاقات CBRI	2395	3639	5581	1825	2307	2955

المصدر: إعداد الطالبة إستنادا على معلومات بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الشكل رقم 01/ تطور بطاقة CBRI من 2013-2018



المصدر: من اعداد لطالبة بناء على معلومات الجدول السابق.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن عدد البطاقات في سنة 2013 كان 2395 ثم ارتفع الى 3639 في سنة 2014 ليزداد أيضا في سنة 2015 إلى 5581 وهذا راجع الى الاقبال الكبير على هذا النوع من البطاقات من طرف الزبائن، ثم انخفض عدد البطاقات إلى 1825 في سنة 2016 وهذا راجع الى ان البنك كان يحضر الى مرحلة انتقالية اي مرحلة الانتقال الى النظام الجديد في الدفع ومن بعد هذه المرحلة في سنة 2017 تزايد عدد البطاقات بـ 2307 ليواصل تزايد بـ 2955 في سنة 2018.

2- بطاقة CIB:

1- تعريفها: هي عبارة عن بطاقة بنكية تستخدم في عمليات التبادل وهي خاصة بجميع البنوك، تأخذ نفس مواصفات بطاقة السحب السابقة إلا أن مدة صلاحية هذه البطاقة عامين ابتداء من تاريخ اصدارها حيث يمكن استخدامها ما بين المصارف فهي بطاقة موصولة بشبكة النقد ما بين المصارف وجهاز الدفع الالكتروني (ETP) ونميز نوعين من البطاقة هما:

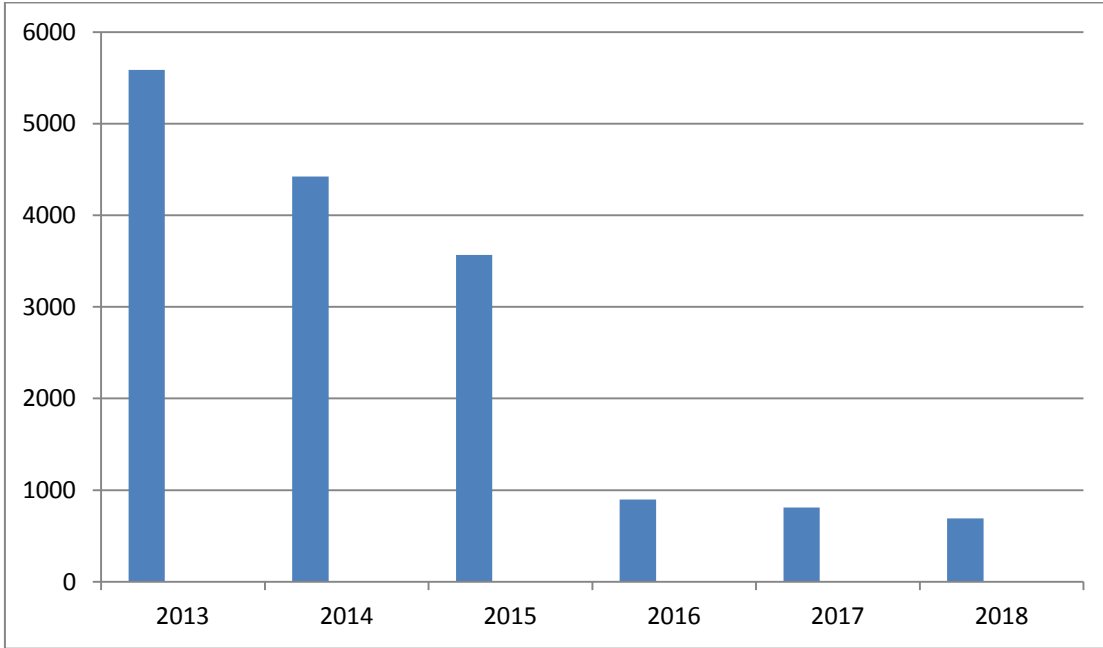
- البطاقة الذهبية: هي بطاقة بنكية ذات لون ذهبي خاصة بأصحاب الدخول المرتفعة مثل التجار والفلاحين والمقاوله وغيرهم من الأشخاص الذين يفوق دخلهم الشهري عن 5000000 دج، فهي بطاقة تضمن قدرة دفع كبيرة، والمبلغ الأقصى للسحب بهذه البطاقة 1500000 دج، أما المبلغ الأقصى للدفع 3000000 دج، وذلك خلال 72 ساعة (الملحق رقم 04).
- البطاقة الكلاسيكية: وهي بطاقة بنكية تأخذ لون الأزرق وتمنح هذه البطاقة للموظفين العاديين، وأصحاب الدخول المتوسطة، والمبلغ الأقصى للسحب في هذه البطاقة 1000000 دج وأما المبلغ الأقصى للدفع 1500000 (الملحق رقم 05).

الجدول 02: يبين التغيير في طلب البطاقة CIB

السنوات	201	204	201 5	201 6	201 7	201 8
عدد بطاقات CIB	558	442 4	356 7	898	810	692

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات من بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الشكل 02: التغير في بطاقة CIB



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول السابق
يوضح الشكل أعلام أن الطلب على بطاقة الدفع CIB في انخفاض مستمر وهذا راجع الى
ان هذه البطاقة تتواجد فقط عند اصحاب الدخول الكبيرة وايضا البنك كان يفضل التعامل
بالبطاقة الاخرى CBRI لانها تتواجد عند المواطنين العاديين
3- بطاقة التوفير:

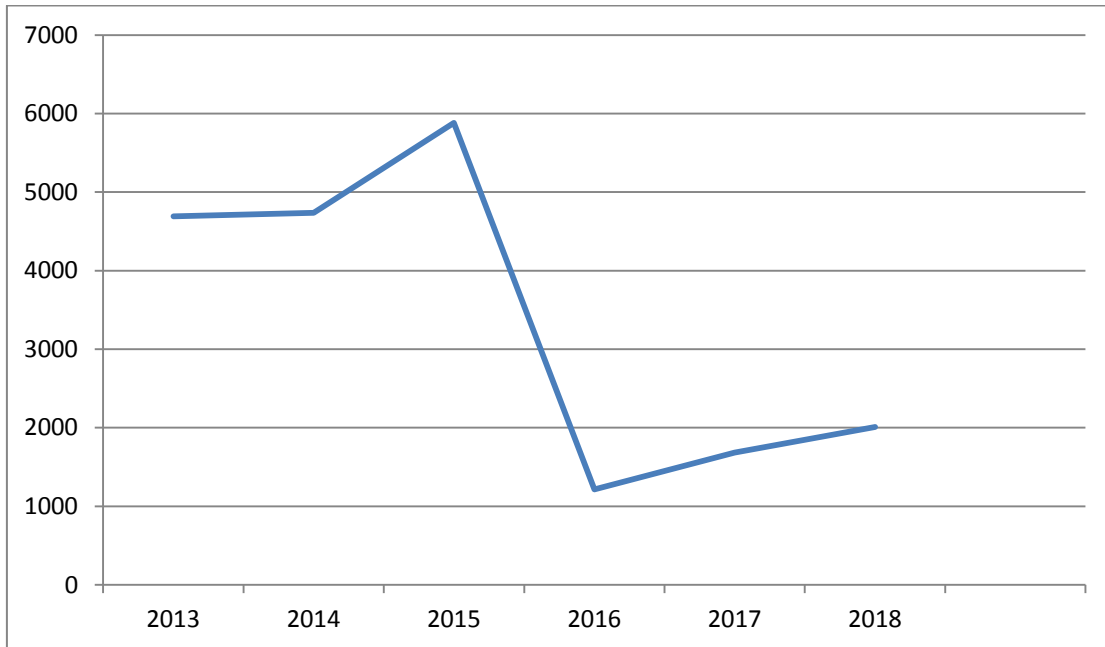
1- تعريفها: هي آخر إصدار وتطورات وكالة (BADR) بأدرار تم انشائها سنة 2012، وهي
عبارة عن بطاقة بنكية تستخدم في سحب النقود ممثلة في خدمة مقدمة للزبائن الذين يملكون
دفتر الادخار من طرف البنك، بحيث يكون حساب دفتر الادخار في حركة دائمة ومستمرة
(الاشخاص العاديين والتجار)، ومدة صلاحيتها سنتين والحد الأقصى للسحب 5000000
دج خلال 72 ساعة، وهي بطاقة تمنح لكل حامل لدفتر التوفير، بحيث لا يستطيع الزبون
المالك للبطاقة الالكترونية (TAWFIR) أن يقوم بعملية السحب خارج الوكالة من الدفتر
(الملحق رقم 06).

الجدول رقم:03 يبين تغيرات الطلب على بطاقة التوفير

السد	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نوات	3	4	5	6	7	8
عدد بطاقات التوفير TA WFIR	469	473	588	121	168	200
	3	6	1	5	2	9

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الشكل 03 / عدد البطاقات المطلوبة من TAWFIR من (2013-2018):



المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجول السابق.

من الشكل اعلاه يتضح لنا ان عدد البطاقات للتوفير كان في تزايد من سنة 2013 الى غاية 2015 وهذا بسبب أن الفلاحين يفضلون التعامل ببطاقة التوفير لانها في الاغلب هم من يملكونها، لكن في سنة 2016 انخفض عدد البطاقات وهذا راجع الى ان البنك غير من نظام الدفع لديه وانتقل الى مرحلة نظام الدفع الجديد وهو في تزايد الى سنة 2017 ازداد ب 1682 وفي سنة 2018 ازداد ب 2009 ليواصل تزايد الى يومنا هذا.

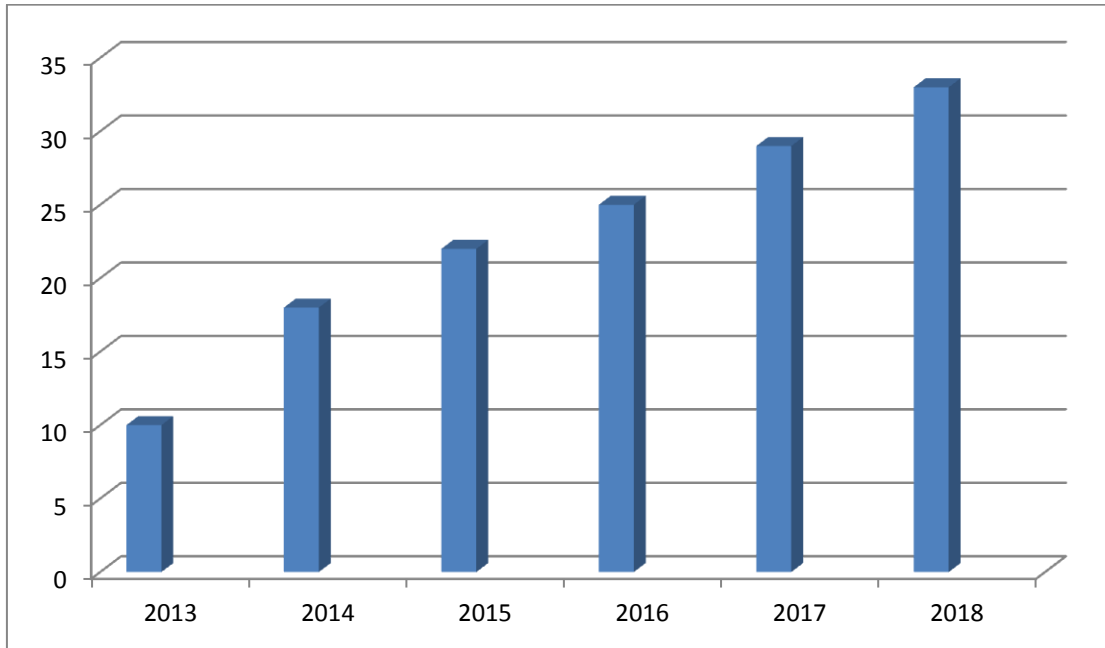
*الجدول رقم 04/ تغير الطلب على بطاقة GOLD:

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد بطاقات GOLD	10	18	22	25	29	33

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات من بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الشكل رقم 04/ يمثل تغيرات الطلب على بطاقات الدفع GOLD في بنك الفلاحة

والتنمية الريفية من (2013 - 2018)



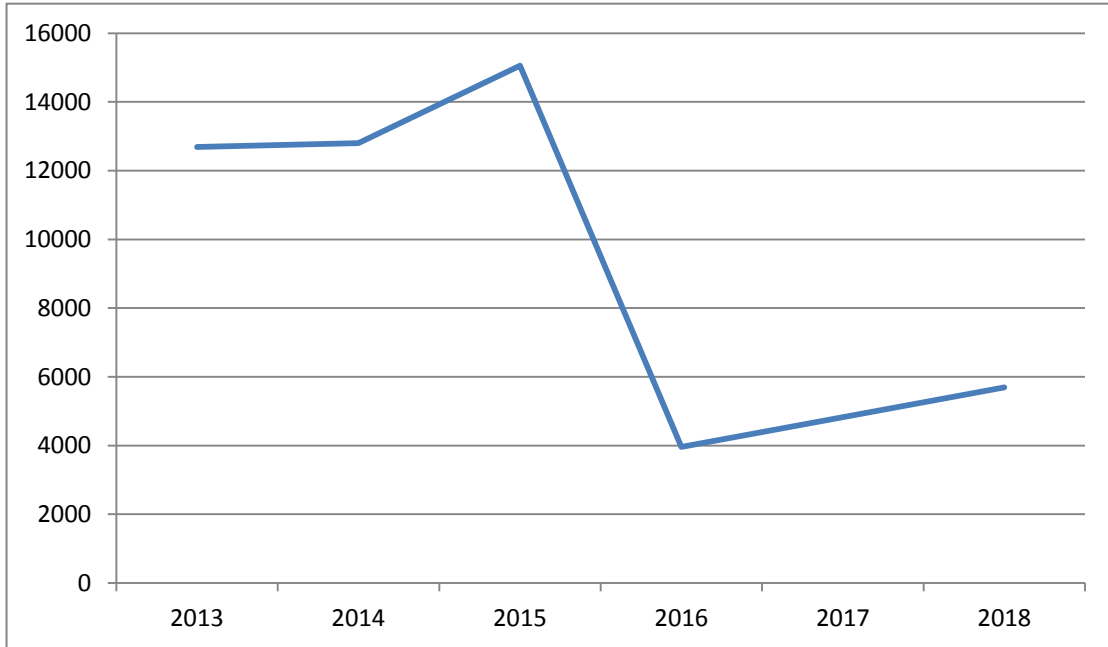
المصدر: اعداد الطالبة بناء على معلومات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن بطاقة الدفع GOLD كانت في تزايد مستمر حيث أنها تزايدت أو كبر الطلب عليها ببطاقات 10 في سنة 2013 ثم ازدادت في سنة 2014 بـ 18 بطاقة وايضا في سنة 2015 بـ 22 بطاقة ثم واصل تزايدها سنة 2016 الى ان وصل عدد البطاقات 25 بطاقة وسنة 2017 وصل الى بطاقة وسنة 2018 وصل الى 33 وهذا التزايد سببه التعامل ببطاقة GOLD من طرف التجار الاغنياء وأصحاب الشركات.

الجدول رقم 05/ يبين العدد الاجمالي للطلب على البطاقات (CBRI، CIB ،GOLD)
(TAWFIR،) من (2013 - 2018) .

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
العدد الاجمالي لمختلف البطاقات	12684	12799	15051	3963	4828	5689

المصدر: من اعداد الطالبة بمساعدة معلومات بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
الشكل رقم 05/ يمثل تغيرات الطلب على اجمالي البطاقات الموجودة في بنك الفلاحة
والتنمية الريفية.

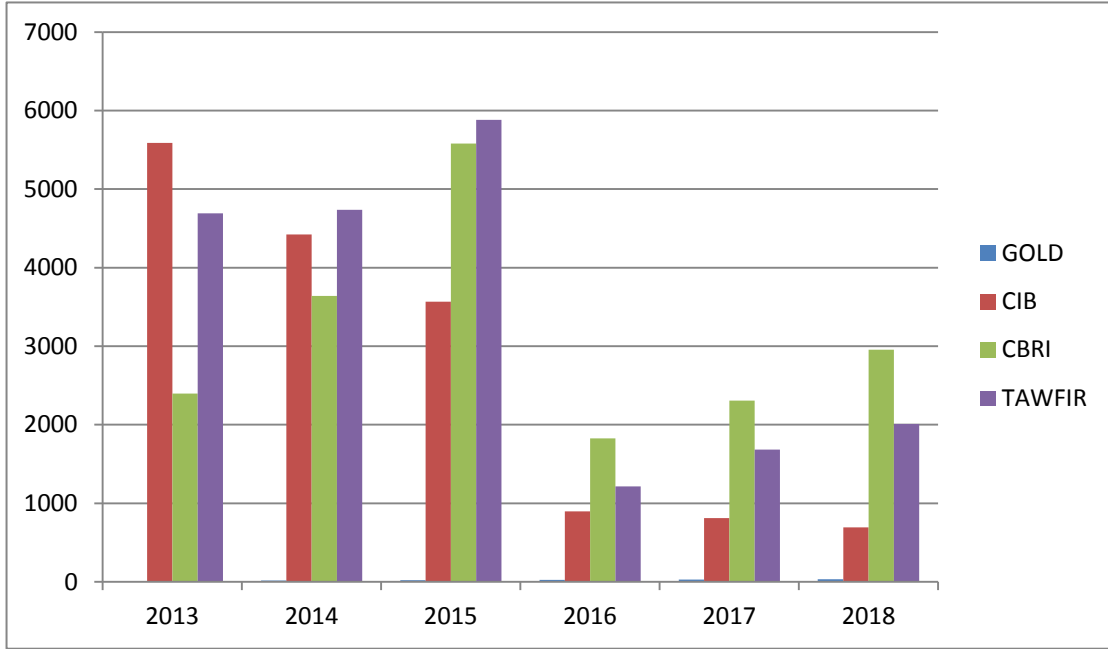


المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات الجدول السابق.
الجدول رقم 06/ يبين تغيرات الطلب على البطاقات (GOLD-CIB-CBRI-TAWFIR)

	2013	2014	2015	2016	2017	2018
GOLD	10	18	22	25	29	33
CIB	558	442	356	898	810	692
CBRI	239	363	558	182	230	295
TAWFIR	469	473	588	121	168	200

المصدر: من اعداد الطالبة بمساعدة مكلف بالزيائن بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الشكل رقم 06/ يوضح الطلب على البطاقات المتواجدة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية



المصدر: اعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول السابق

من الشكل أعلاه نلاحظ أن بطاقة CIB كانت هي أعلى بطاقة تم الطلب والتعامل بها في سنة 2013 حيث أنها بدأت في الانخفاض عبر السنين التي تليها، ومن ثم بدأت بطاقة CBRI في الارتفاع في سنتي 2014-2015 بعدما كانت منخفضة في سنة 2013 ثم انخفضت أيضا في سنة 2016 بسبب تغيير نظام الدفع من طرف البنك وبدأت في الارتفاع في سنتي 2017-2018 ، أما عن بطاقة TAWFIR كانت مرتفعة قليلا في سنة 2013 ثم زاد عددها أكثر فأكثر خلال سنتي 2014-2015 إلى أن انخفضت في سنة 2016 والمؤدي الى ذلك النظام الجديد للدفع الذي انتقل إليه بنك الفلاحة والتنمية الريفية ثم ارتفعت في 2017 وفي 2018 .

خلاصة

من خلال هذا الفصل حاولت معرفة أهمية بطاقات الدفع الالكترونية التي تسهل عملية الصيرفة الالكترونية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار، حيث قمت بدراسة تطبيقية حول أهم هذه البطاقات أنواعها، عدد كل نوع، والأموال المتداولة فيها حسب كل نوع وبعد القيام بهذه الدراسة توصلت إلى أن بطاقات الدفع تتنوع وتتطور حسب طلبات الزبائن المتعاملين مع هذا البنك.

خاتمة

خلاصة:

لاشك أن ما شهده عالم الصيرفة من تحولات في العشرية الأخيرة قلب عالم المال والأعمال رأساً على عقب، وعمق الفجوة الرقمية بين الدول الصناعية والدول النامية، وخلق متاعب كبيرة لحكومات تسعى للاندماج في هذا الاقتصاد الجديد، كما ضاعف من حدة المنافسة في السوق المالية والمصرفية على المستوى العالمي.

إن إرادة التغيير والإيمان به أسبق من الامكانيات، فكثيراً ما تكون الموارد متاحة ولكن مقاومة التغيير العنيفة تحول دون تحقيق الأهداف، ويبدو أن هذا ينطبق تماماً على حكاية الإصلاح المالي والمصرفي في الجزائر، اللتي بدأنا سماعها منذ أزيد من عشرية. كما إن الإندماج في الإقتصاد الجديد يقتضي السرعة في التنفيذ، ومع الأسف نريد الدخول في هذا السياق بسير السلحفاة، وينبغي أن ندرك أن وضعية الجزائر المالية حالياً فرصة قد لا تعوض، وينبغي استغلالها في إنجاز مشروع الصيرفة الإلكترونية على سبيل الأولوية، وهذا لا يتأتى إلا من خلال إشراك المبادرات الخاصة بما فيها المصارف المتواجدة في الجزائر في هذا المشروع ذلك أ، رهان الدولة وحده لم يكتب له النجاح فيما سبق كونه مرتبط بعصرنة المصارف، فضلا عن تطوير قاعدة التكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصال بالتكوين والتدريب المستمرين للقوى العاملة والتجديد في التجهيزات والمنتجات وهو ما يقتضي تخصيص موازنات مناسبة لذلك بل واستحداث وظيفة بحث وتطوير في هذه المؤسسات. ومن خلال الأهمية البالغة للصيرفة الإلكترونية زدنا دراستنا النظرية بدراسة ميدانية وذلك من خلال معرفة أهم المخاطر ووسائل الدفع في الصيرفة الإلكترونية. BADR بالوكالة البنكية أولاً: اختبار الفرضيات

- الفرضية الأولى: المتضمنة ماهية الصيرفة الإلكترونية أثبتنا صحتها من خلال الدراسة في الفصل الأول.
- الفرضية الثانية: التي تنص على كيفية تقييم الوسائل الدفع الإلكترونية الحديثة فجاء في الفرضية أنها تعتمد البنوك التجارية على تسوية معاملاتها بالاعتماد على وسائل الدفع الحديثة كبطاقات الدفع مثل CIB وهذه الفرضية أثبتنا صحتها.
- بخصوص الفرضية الثالثة التي تنص على عدم إقبال العملاء على تسوية معاملاتهم الإلكترونية بالدرجة الأولى بينك الفلاحة فقد أثبتنا صحتها من خلال نتائج الدراسة.

ثانياً/نتائج الدراسة:

لقد تمكنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية القائمة والمتعلقة بأهم وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة التي تسهل عملية الصيرفة الإلكترونية في البنوك التجارية وتوصلنا إلى النتائج التالية:

- يرتبط الدفع الإلكتروني بالتجارة الإلكترونية ولذلك لابد من وضع قوانين لتنظيم التجارة الإلكترونية.
- تعد الصيرفة الإلكترونية مدخلا أوليا لعملية العصرية وهذا على مستوى وكالات وفروع المصرف الواحد، وهذا ما يغيب إلى حد الآن.
- ترتبط الصيرفة الإلكترونية فضلا عن تطوير قاعدة التكنولوجيات الجديدة في الإعلام والإتصال بالتكوين والتدريب المستمرين للقوى العاملة والتجديد في التجهيزات والمنتجات، وهو ما يقتضي تخصيص موازنات مناسبة لذلك بل واستحداث وظيفة بحث وتطوير في هذه المؤسسات.
- ضعف الدعاية والإشهار بخصوص البطاقات الإلكترونية لا يسمح بإيصال الرسالة إلى عدد كبير من الزبائن.
- لم تكن البطاقات البنكية الإلكترونية النجاح المنتظر وهذا راجع إلى قلة التعامل بها على أرضية الواقع.

ثالثا/التوصيات:

- على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة إرتأيت أن أقدم بعض الإقتراحات المناسبة
- العمل على إيجاد آليات ووسائل جديدة وتنويع الخدمات المصرفية الحديثة لعرض المحافظة على العملاء وجذب عملاء جدد.
- الإرتقاء بالعنصر البشري، وذلك باستخدام أحدث النظم للصيرفة الإلكترونية.
- تخفيف مخاطر الصيرفة الإلكترونية من طرف البنك.

رابعا/آفاق الدراسة:

- حاولنا من خلال هذه الدراسة الوقوف على أهم الخدمات التي تقدمها الصيرفة الإلكترونية، إلا أنه تبقى بعض النقاط تستدعي فتح أبواب جديدة منها:
- أساليب حماية بطاقات الدفع الإلكترونية.
- آليات مواجهة المخاطر التي تصادف الصيرفة الإلكترونية.

آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع تبادرت لأذهاننا العديد من المواضيع التي يمكن الخوض فيها نذكر منها:

- الصيرفة الالكترونية بين الجزائر والدول المتقدمة دراسة مقارنة.
- تحديات الصيرفة الالكترونية في دول العالم الثالث.
- دراسة تقييمية لواقع الصيرفة الالكترونية بالجزائر.
- التطور التكنولوجي والالكتروني ومخاطر الصيرفة الالكترونية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا / الكتب:

- 1- أحمد بوراس، أعمال الصيرفة الالكترونية، الأدوات والمخاطر، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة 2014.
- 2- محمود محمد أبو فورة، الخدمات البنكية الالكترونية عبر الأنترنت، الطبعة الأولى والثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان الأردن دون سنة.
ثانيا/ المذكرات:
- 3- أديب قاسم شندي، الصيرفة الألكترونية أتماطها وخيارات القبول والرفض، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد 2011، 27.
- 4- آسيا قاسمي، أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك 2014-2015.
- 5- العياطي جهيدة، تطور الخدمات المصرفية الإللكترونية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية، تحليل إحصائي حديث لواقع وآفاق تطور الصيرفة الإللكترونية في الجزائر جامعة بلقايد تلمسان.
- 6- أم الحير دراجي، أثر عصنة الخدمات المصرفية على الأداء البنكي، مذكرة مقدمة لإستكمال شهادة الماستر أكاديمي الطور الثاني في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح 2015.2014.
- 7- أمينة بلقاسمي، إدارة مخاطر عمليات البنوك الإللكترونية وفق لجنة بازل الثانية، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك 2013-2014 أم البواقي.
- 8- بريش عبد القادر، تحديات المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل إتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية إتفاقية.
- 9- بعلي حسني مبارك، إمكانية رفع كفاءة الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2011-2012.
- 10- بن عياد محمد سمير، سماحي أحمد، التكنولوجيا الالكترونية ضرورة أم حتمية بالنسبة للمؤسسات المصرفية الجزائرية، جامعة تلمسان، بوزيرة فاطمة، الرقابة المصرفية في الجزائر وفق مقترحات لجنة بازل ودورها في رفع أداء البنوك التجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص بنوك وأعمال، سعيدة، 2015-2016،
- 11- حورية جنان، دور الصيرفة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات المصرفية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي في علوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، أم البواقي، 2012-2013.
- 12- دغوش العطرة، استخدام شبكة الانترنت كأداة لتقديم الخدمات البنكية وأثرها على الأداء البنكي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم إقتصادية، تخصص نقود ومالية، بسكرة، 2016-2017.

- 13- رحيم حسين، الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، أعمال الملتقى الوطني حول المنظومة، جامعة الأغواط، د، سنة.
- 14- زايدى حسنية، أهمية البنوك الالكترونية في تحسين العمليات المصرفية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، 2012-2013.
- 15- زهير زواش، دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التمويل الدولي والمؤسسات المالية والنقدية، أم البواقي، 2010-2011.
- 16- زيقم سارة، دور وسائل الدفع الالكترونية في تحسين جودة الخدمات المصرفية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، بسكرة، 2014-2015.
- 17- سليمان ناصر، آدم حديدي، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جوان 2015.
- 18- سماحي أحلام، جناي نجاة، وسائل الدفع الحديثة في البنوك التجارية واقع وتحديات، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التمويل والبنوك، المسيلة، 2016-2017.
- 19- سمية عباسية، وسائل الدفع الالكتروني في النظام البنكي الجزائري، مجلة العلوم الانسانية، جامعة ام البواقي الجزائر، العدد 06، 2016، من 2015/11/24 الى 2016/07/22.
- 20- شايب فؤاد، تحديث وسائل الدفع في البنوك التجارية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، أم البواقي، 2011-2012.
- 21- صاطوري الجودي، تحديات القطاع المصرفي الجزائري نحو الانفتاح الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية، العدد 04، 2010.
- 22- عامر بشير، دور الاقتصاد المصرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، الجزائر، 2011-2012.
- 23- عبد الغني ربوح، نور الدين غردة، المؤتمر الدولي العالمي "إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة" مداخلة بعنوان "تطبيق أنظمة الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والافاق" كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، د، سنة.
- 24- عرابة رابح، دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الالكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 08، 2012.
- 25- عوينات بلخير، آليات العمل المصرفي الالكتروني، مذكرة التخرج لنيل شهادة الليسانس في الحقوق، تخصص حقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013-2014.
- 26- منصف نزار، دور الصيرفة الالكترونية في تحسين الأداء في البنوك التجارية، مذكرة مقمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، أم البواقي، 2015-2016.
- 27- ميهوب سماح، الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، قسنطينة، 2004-2005.

- 28- نادر الفرد فاحوش، العمل المصرفي عبر الانترنت (الاعتبارات القانونية) الدليل الالكتروني للقانون العربي، الدار العربية للعلوم، 2001.
- 29- نادية عبد الرحيم، تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة الجزائر 03، 2010-2011.
- 30- نصر حمود مزنان فهد، امكانيات التحول نحو الصيرفة الالكترونية في البلدان العربية، كلية الادارة والاقتصاد، العدد 27، 2011.
- 31- يوسف مسعداوي، البنوك الالكترونية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات - جامعة البليدة.

الملاحق

٢١٠٤٢١

A BADR / *Al-Badr*



الزراعة والرياسة

Ministry of Agriculture and Forestry of the State of Palestine

6280 5301 0569 9114

07/116

07/116



الملحق رقم



BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

DEMANDE DE CARTE INTERBANCAIRE « CI B. INTERBANCAIRE »

G.R.E : Adrar 001.

A.L.E : Adrar 252

Date: .../.../.....

Je soussigné(e), Mr, Mme, Melle, sollicite la
Banque de l'Agriculture et du Développement Rural pour l'octroi d'une carte
de paiement interbancaire « C.I B » :

A mon nom

Nom :

Prénom :

Date de naissance :

Adresse :

Profession :

Montant revenu mensuel :

N° de compte à débiter :

Date et signature du titulaire de compte	Signature du bénéficiaire	Signature du directeur d'agence

ANNEXE A LA CONVENTION « BADRNET » ECHANGES DE DONNÉES INFORMATISÉES « B

ENTREPRISES

Article 14 : CONDITIONS TARIFAIRES-MODALITÉS DE FACTURATION
 Les conditions tarifaires (rémunérations, taxes) ainsi que les modalités de facturation applicables aux opérations, sont indiquées aux conditions particulières et sont portées à la connaissance du client abonné lors de son adhésion aux présentes.
 Le client abonné autorise irrévocablement la banque à prélever sur le compte désigné aux conditions par ses soins, les coûts, frais et taxes résultant de l'exécution des présentes.
 Le client abonné reconnaît être informé que les conditions tarifaires ainsi que les modalités de facturation sont périodiquement modifiées.
 Il accepte d'en être informé par tout moyen approprié à la banque avec un préavis minimum d'un mois.
 Ces modifications seront applicables à la date qui sera indiquée.
 Sans réponse écrite de sa part à l'expiration du délai de préavis, le client abonné est réputé avoir accepté la révision.

Article 15 : DURÉE DE L'ANNEXE
 Sauf disposition autre des conditions particulières, la présente annexe est prévue pour une durée d'un an à compter de la date de sa signature, et se renouvellera par tacite reconduction pour une même durée sauf dénonciation effectuée par l'une ou l'autre des parties par lettre recommandée avec accusé de réception avec un préavis de trois mois.

Article 16 : RÉSILIATION DE L'ANNEXE
 La présente annexe peut être résiliée de plein droit par chaque partie, à tout moment, par lettre recommandée avec accusé de réception, en cas d'inexécution par l'une des parties d'une quelconque des obligations mises à sa charge par la présente.

TOUTEFOIS, LA BANQUE PEUT :
 ● soit suspendre partiellement ou totalement l'exécution de la présente,
 ● soit résilier de plein droit la présente annexe par lettre recommandée avec accusé de réception sans mise en demeure et sans autre formalité judiciaire ou extra-judiciaire en cas de :
 - faillite ou règlement judiciaire du client abonné ou plus généralement d'insolvabilité ;
 - non respect par le client abonné des procédures sécuritaires ;
 - usage abusif ou frauduleux du service d'échanges de données par le client abonné ;
 - incident dans l'une ou l'autre des applications et/ou sur les comptes ouverts au nom du client abonné ;
 - clôture du compte sur lequel sont imputées les opérations, ou résiliation ou dénonciation de la convention d'ouverture de ce compte.
 En cas de résiliation de la présente, pour quelque motif que ce soit, la banque et le client abonné sont tenus de prendre toutes les dispositions utiles pour le renouvellement des opérations en cours.

Article 17 : EVOLUTION / MODIFICATION DE L'ANNEXE
 La banque et le client abonné conviennent que la présente annexe pourra être modifiée pour l'adapter et notamment son contexte technique et/ou les évolutions législatives, réglementaires, normatives ou techniques et à leurs cas. Ces modifications sont portées à la connaissance du client deux (2) jours ouvrés avant leur entrée en vigueur.

POUR LA BANQUE BADR

AGENCE	ADRESSE	TEL	FAX
--------	---------	-----	-----

POUR LE CLIENT ENTREPRISE

RAISON SOCIALE		TEL	FAX
ADRESSE		TEL	FAX
Représentée par :			
Madame <input type="checkbox"/>	Mademoiselle <input type="checkbox"/>	Monsieur <input type="checkbox"/>	
En sa qualité de			

Fait à Le

P/ La Banque Signature et cachet de l'agence	Signature du titulaire du compte précède de la mention manuscrite « Lu et approuvé »
---	---

CONDITIONS GÉNÉRALES D'ACCÈS ET DE FONCTIONNEMENT DU PORTAIL «BADRnet»

ENTREPRISES

Article 01 - OBJET DE LA CONVENTION

La présente convention a pour objet de définir les conditions générales de fonctionnement et d'utilisation des services «banque en ligne» mis par la Banque de l'Agriculture et du Développement Rural «BADR» à la disposition de ses clients abonnés et titulaires d'un ou plusieurs compte(s) ouvert(s) sur ses livres.

Le client utilise les multiples canaux énumérés ci-dessous.

Ce service bancaire, de consultation de comptes bancaires, de fourniture d'informations, de passation d'ordres et de prestations de services en ligne accessible par le réseau Internet, est appelé «BADRnet».

Il pourrait également être accessible par d'autres canaux de communication à distance tels que le fax, le SMS et le vocal (audio) une fois tous les paramètres du service mis en marche.

Les échanges de données couvertes par les présentes conditions se réfèrent aux opérations de banque régies par les conditions générales de banque et/ou par des contrats spécifiques.

La banque se réserve le droit de modifier le portail «BADRnet», la teneur des prestations offertes ainsi que les conditions de banque y relatives.

Le client abonné sera informé par son agence avant leur entrée en vigueur.

Article 02 - SERVICES ACCESSIBLES

Les services proposés par la BADR sont énumérés dans la présente convention dans laquelle le client doit sélectionner les services qu'il désire souscrire.

LES SERVICES DISPONIBLES DANS LA SOLUTION «BADRnet» SONT LES SUIVANTS :

- Virements de masse
- Prélèvements automatiques
- Solde des comptes
- Recherche d'opérations
- Téléchargement d'opérations
- Affichage des opérations au format imprimable (PDF)
- Historique des soldes
- Visualisation graphique de l'historique des soldes
- Commande de chèque
- Historique des commandes de chèques
- Liste des agences
- Demande d'abonnement
- Changement de mot de passe
- Messages personnels.

La banque se réserve le droit de modifier le portail «BADRnet» et les services le composant.

D'autres prestations prévues par la banque seront accessibles par différents canaux tels que :

- le SMS (solde des comptes ; alertes sur des positions de comptes précises) ;
- le FAX (solde des comptes ; dernières opérations effectuées sur un compte) ;
- l'appel vocal (solde des comptes).

Article 03 - INSCRIPTION DES COMPTES AU SERVICE «BADRnet»

Le client abonné, au moment de sa souscription d'abonnement, détermine les comptes qu'il souhaite inscrire au service «BADRnet» et indiquera, parmi ces derniers, le compte auquel les facturations seront imputées.

Le client abonné ne peut inscrire au service «BADRnet» que le/les compte(s) ouvert(s) en son nom et fonctionnant sous sa seule responsabilité.

Article 04 - ACCÈS AU SERVICE «BADRnet» ET GESTION DU MOT DE PASSE

Le client abonné ne peut avoir accès au service «BADRnet» que par l'introduction :

- Du numéro d'abonné.
- De son mot de passe personnel.

Ces identifiants sont délivrés, sous le sceau de la confidentialité, à la personne dûment habilitée, à la signature de la convention d'abonnement au niveau de son agence de facturation. La détention de ces identifiants implique la responsabilité exclusive du client abonné quant à leurs conservations et utilisations.

Le client abonné à «BADRnet» s'engage à modifier immédiatement et dès réception, le premier mot de passe communiqué par la banque.

Il est recommandé au client abonné, par mesure de sécurité, de le modifier fréquemment.

Il ne doit être connu que par la (les) personne(s) habilitée(s).

En cas d'oubli du mot de passe, le client abonné peut demander à son agence un nouveau. Cette attribution interviendra dans le respect des mêmes modalités et règles que pour le premier.

La personne qui s'identifie par l'introduction du mot de passe et du numéro d'abonné est considérée comme autorisée à bénéficier du service «BADRnet» et les ordres passés sous cette forme sont reconnus comme effectués par le client abonné lui-même juridiquement.

Article 05 - PAIEMENT DES FRAIS D'ABONNEMENT «BADRnet»

Les sommes dues sur les prestations de «BADRnet» sont prélevées d'office au début de chaque échéance par la banque sur le compte de facturation qui est le compte principal indiqué par le souscripteur d'abonnement «BADRnet» à la signature de la convention.

L'abonné s'engage à maintenir ce compte suffisamment provisionné à l'effet de permettre à la banque de prélever les frais, droits et taxes dus sur les prestations «BADRnet».

Les frais d'abonnement au service «BADRnet» s'entendent hors taxes et s'approprient de la date de signature de la présente convention d'abonnement ou de son renouvellement. Tous droits et taxes seront facturés en supplément au tarif en vigueur à la facturation. Toute modification de ces tarifs ou des modalités de facturation est annoncée au client abonné par le moyen le plus approprié.

Ce dernier peut accepter ce changement en continuant à utiliser «BADRnet» (la poursuite de l'utilisation du service après ce changement signifie son approbation) ou le refuser en cessant son abonnement.

Cette résiliation obéit aux mêmes conditions de résiliations stipulées dans l'article 10 ci-dessous.

Article 06 - RESPONSABILITÉ DU CLIENT ABONNÉ

Le client abonné au service «BADRnet» est tenu seul responsable de la conservation et de l'utilisation de son mot de passe. Il lui est conseillé de ne pas le garder sous forme écrite.

En cas de doute de la possession de ce mot de passe par une tierce personne, l'abonné doit procéder immédiatement à sa modification. La modification périodique du mot de passe garantit le maximum de sécurité d'accès à «BADRnet».

Le client abonné demeure seul responsable des risques engendrés de la qualité des équipements qu'il utilise pour l'accès au portail «BADRnet». Il est également responsable de l'intrusion des différents virus et dégâts causés par le contact à des emplacements des périphériques extérieurs à son ordinateur.

Article 07 - AUTRES RISQUES

Les relevés de comptes, les soldes et les autres informations communiquées au client abonné au service «BADRnet» sont sous réserve des opérations en cours de comptabilisation et sont à titre purement indicatif.

Le client abonné est donc tenu de contrôler les relevés de comptes périodiques adressés par la banque qui eux seuls font foi.

La banque ne peut être tenue responsable du dommage direct ou indirectement causé par le client abonné, issu de la défaillance, de la panne, de la mauvaise utilisation ou de la détérioration du terminal de connexion utilisé par celui-ci pour accéder à «BADRnet».

Une interruption du service peut intervenir pour un client de la part de la banque dans le cas de la préservation de la sécurité de son accès.

Dans ce cas, la banque ne supporte aucune responsabilité concernant les dommages éventuels découlés de cette interruption.

Article 08 - MODIFICATION DU CONTRAT

ET/OU DE L'ENVIRONNEMENT DES PRESTATIONS

La banque se réserve le droit de modifier en tout temps les présentes conditions de prestations «BADRnet». Le cas échéant, le client sera tenu informé par tout moyen adéquat.

A défaut d'objection écrite dans un délai d'un mois après communication, les modifications seront considérées comme acceptées.

Article 09 - RENOUELEMENT DE LA CONVENTION D'ABONNEMENT

La convention d'abonnement au service «BADRnet» est annuelle. Elle est renouvelée tacite reconduction et peut être dénoncée par les deux parties.

Cette dénonciation doit être signifiée par lettre recommandée avec accusé de réception à l'autre partie, un mois avant l'échéance de la convention.

Article 10 - RÉSILIATION DE LA CONVENTION D'ABONNEMENT

La convention d'abonnement au service «BADRnet» peut être résiliée par l'une ou les deux parties contractantes par lettre recommandée avec accusé de réception et notifiée par lettre simple un mois avant la date d'effet de la résiliation. Dans le cas de la résiliation de la convention, les frais perçus ne sont pas remboursés.

La banque se réserve le droit de supprimer l'abonnement du client pour une période de trois mois au bout de trois incidents successifs (solde du compte souscrit non suffisamment provisionné automatiquement au montant de l'abonnement). Le client ne peut à cet effet, à un nouvel abonnement sauf si le semestre est écoulé.

Article 11 - RÉSERVES DE DISPOSITIONS LÉGALES

D'éventuelles dispositions légales et réglementaires pouvant intervenir dans le cadre de l'utilisation de «BADRnet», sont réservées et seront appliquées dès leur entrée en vigueur.

Article 12 - RÉGLEMENT DES LITIGES

Tout différend né de l'exécution ou de l'interprétation de la présente convention sera réglé à l'amiable. A défaut d'accord amiable, tout litige sera tranché définitivement par le tribunal algérien matériellement et territorialement compétent.

Article 13 - ENTRÉE EN VIGUEUR

La présente convention entrera en vigueur dès sa signature par les deux parties.

Article 14 - ELECTION DE DOMICILE

Pour l'exécution de la présente convention, les deux parties élisent domicile en leurs respectives où toutes notifications peuvent être faites :

AGENCE	POUR LA BANQUE BADR		TEL	FAX
ADRESSE	POUR LE CLIENT ABONNÉ		TEL	FAX
P/ La Banque Signature et cachet de l'agence		Fait à Le Signature du titulaire du compte précédé de la mention manuscrite «Lu et approuvé»		



CONVENTION D'ABONNEMENT AU SERVICE «BADRnet»

LES SOUSSIGNÉS

LA BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL «BADR»

Société par actions au capital social de trente-trois (33) milliards de dinars, immatriculée au Centre national du registre de commerce d'Alger sous le N° 00B 0011640, ayant son siège social au 17, Boulevard Colonel Amirouche - Alger.

Représentée par :

Madame Mademoiselle Monsieur

En sa qualité de

Ci-après désignée «La Banque» d'une part ;

ET LE CLIENT

Madame Mademoiselle Monsieur

Nom Prénom

Nom de jeune fille

Adresse fiscale

Adresse courrier

Date et lieu de naissance

Profession

Pièce d'identité : C.N.I. P.C. Numéro

Délivré(e) le par

Téléphone privé (Fixe ou mobile)

Téléphone professionnel

E-mail

Fax

Ont convenu de ce qui suit :

Le client souscrit un abonnement d'une année aux services «BADRnet» régis par les conditions générales de la présente convention ainsi que par les conditions particulières stipulées sur les documents spécifiques y relatifs. Les services concernés par cet abonnement sont à marquer d'une croix dans l'état ci-après :

NATURE DE LA PRESTATION	CANAL	N° DE COMPTE ABONNÉ A «BADRnet»	CHOIX (*)	PÉRIODICITÉ (**)
<input type="checkbox"/> Consultation des soldes <input type="checkbox"/> Consultation des mouvements <input type="checkbox"/> Téléchargement du relevé de compte <input type="checkbox"/> Recherche d'opérations <input type="checkbox"/> Historique des soldes	Internet	N° N° N° N°		Illimité
<input type="checkbox"/> Envoi hebdomadaire du relevé de compte N° Fax	Fax	N° N°		
<input type="checkbox"/> Information sur le solde du compte (1SMS/mois) N° Portable	SMS (***)	N° N°		
<input type="checkbox"/> Consultation et information du solde	Vocal (Audio)	N° N°		Illimité

NB : Les prestations par Fax, SMS et Vocal seront prochainement mises en service.

(*) Cochez d'une croix la prestation selon le canal choisi.

(**) Précisez le jour d'envoi de l'SMS (ex: 1, 2, 3, ... 31).

(***) Le numéro de Fax / portable est obligatoire.

Le client autorise la Banque à prélever les frais, commissions et taxes liés au présent abonnement, dont il déclare avoir pris connaissance, sur le compte de facturation N° 003/.....

PARTICULIERS

AR
Le
fon

AR
2.1
des
vig
2.2
pri
2.3
com
elle
réo
2.4
d'a

AR
3.1
Gai
dis
3.2
s'as
jusq
3.3
dan
obli
plus
3.4
cont
leur

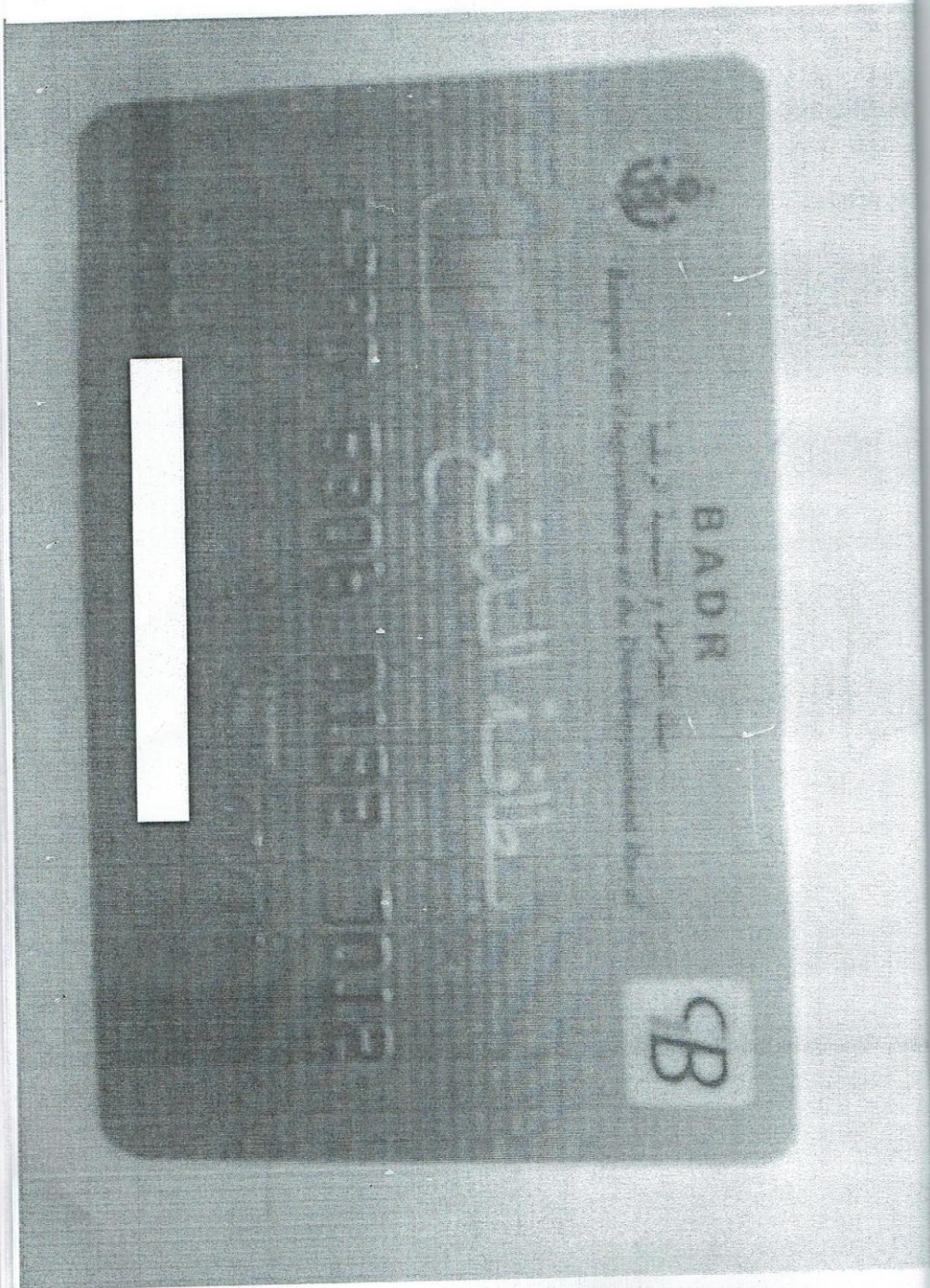
AR
CAJ
4.1
ains
4.2
solic
resp
jusq
- Ra
cas
la cl
- Dé
nouf

ART
RE:
5.1
carte
5.2
cont
comp
5.3
de ni
prem
par s
5.4
l'obli
comp
restit

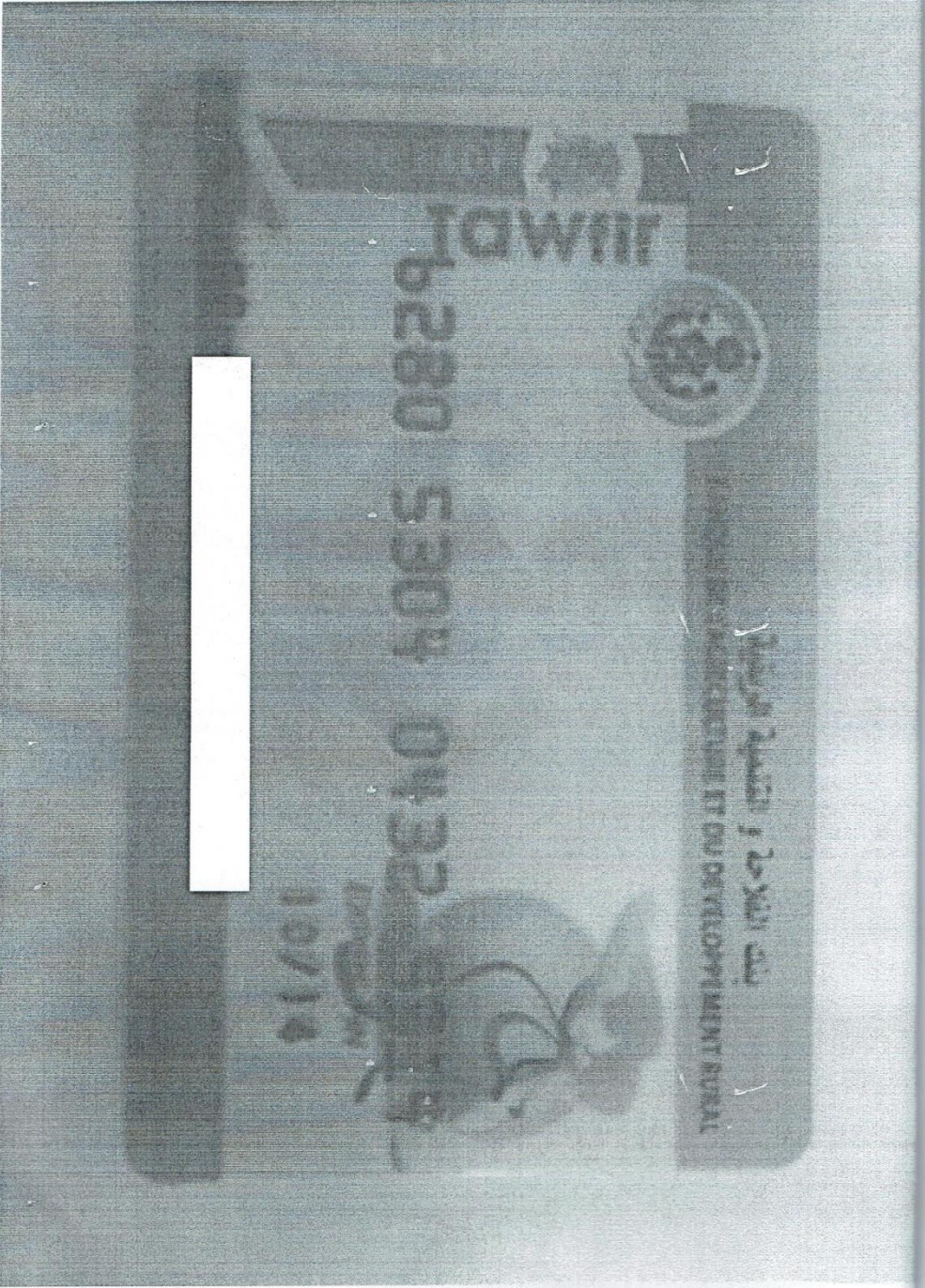
ART
6.1
à cha
CAB
6.2
accu
6.3
const
au me
6.4
U
(2) J
d'usa
comp

ART
7.1
S
vol
7.2
L
ou le
d'app
Un m
du Co
7.3
L
carte
7.4
T
à la b
comp

الملحق ٥



ملدوق 06



[Redacted label]



ب280 5304 0432

ب280 5304 0432

ب280 5304 0432

ب280 5304 0432



B.A.D.R.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural



**CONTRAT D'ADHESION DU COMMERÇANT
AU SYSTEME DE PAIEMENT PAR CARTE BANCAIRE « CIB »**

Création G.R.E : _____
Agence : _____
 Modification Code : _____

Raison sociale	_____
Adresse :	_____
Commune :	_____
Wilaya :	_____
Code postal :	_____
Téléphone :	_____ et _____
Fax :	_____ et _____
Code activité :	_____
Activité du commerçant ou nature du commerce :	_____
Nom et prénoms du commerçant :	_____
Qualité :	_____
N° de compte :	_____
N° immatriculation au registre de commerce :	_____
N° identifiant fiscal :	_____
E-mail :	_____

Partie réservée
à la
monétique

Je soussigné _____
propriétaire ou représentant de l'établissement désigné ci-dessus adhère par le présent contrat au système CIB de paiement par cartes bancaires
proposé par la banque _____ (à désigner) _____, aux conditions générales et particulières indiquées dans les pages 2 à 4 ci-après, dont je reconnais
avoir pris connaissance.



B.A.D.R.

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

DEMANDE DE CARTE BADR « TAWFIR »

G.R.E.:

A.L.E.:

Date: / /

Je soussigné (e), Mr, Mme, Mlle..... sollicite la Banque de l'Agriculture et du Développement Rural pour l'octroi d'une carte BADR « TAWFIR » (*) sous mon compte épargne (LEB) :

A mon nom

Au nom du porteur

Ci-après,

Mr, Mme, Mlle.....

Nom :

Prénom :

Adresse :

Profession :

N° de compte épargne :

N° de compte de chèque à débiter lors d'un virement :

Date et signature du titulaire de compte	Signature du bénéficiaire	Signature du directeur d'agence

(*) : Le porteur de la carte TAWFIR ne peut plus effectuer d'opérations de retrait déplacé par livret.



BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

CONTRAT PORTEUR CARTE BADR DE RETRAIT

BADR

Groupe Régional d'Exploitation :

Date :

Agence Locale d'Exploitation :

Code mouvements Création Modification

Informations sur le compte

N° du Compte à débiter : Agence Radical Cle Série Monnaie N° d'ordre Date d'ouverture Jour Mois Année

Titulaire du compte

Je soussigné Mr, Mme, Mlle :ou Entreprise / Société

représentée paren qualité de

sollicite auprès de la Banque de l'Agriculture et du Développement Rural, l'octroi de la carte de retrait BADR.

A mon nom

Au nom du porteur ci-après

Bénéficiaire de la carte

Mr, Mme, Mlle : Nom et prénom :

Date de naissance : Jour Mois Année Profession :

Adresse :

Commune / Ville :

Wilaya :

Type de client : P M

E D

Qualité porteur : Client Agent de la banque

Revenu mensuel net en DA : Revenu annuel net en DA :

Code plafond hebdomadaire : [] Montant : []

P : Particulier E : Entreprise M : Titulaire du compte et de la carte identique, D : Titulaire du compte et de la carte différée

Partie réservée à la monétique

N° du contrat [] N° de la Carte []

Le demandeur titulaire du compte soussigné reconnaît avoir pris connaissance des conditions générales de fonctionnement de la carte RETRAIT décrites au verso de la présente, déclare y adhérer sans réserve, demande l'octroi de la carte et s'engage à maintenir dans le compte ci-dessus un avoir au moins égal à chaque retrait effectué au moyen de la carte, autorise la banque à débiter ce compte :

- des retraits effectués,
- du coût d'adhésion au système de retrait par carte qui est de : []

Date et signature du titulaire du compte à la remise de la carte et du mailer (Faites précéder la mention lu et approuvé)

Signature du bénéficiaire à la remise de la carte et du Mailer

Date et signature du directeur d'agence

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
CONDITIONS GENERALES

ARTICLE 1 : OBJET DE LA CONVENTION

Le présent contrat a pour objet de déterminer l'ensemble des Conditions de fonctionnement et d'utilisation de la carte BADR de retrait par son porteur.

ARTICLE 2 : OBJET DE LA CARTE

- 2.1. La carte de retrait BADR permet à son titulaire d'effectuer sur le territoire National, des retraits d'espèces auprès des Guichets Automatiques de billets (GAB) affichant le sigle BADR.
- 2.2. La carte de retrait BADR permet, le cas échéant, d'avoir accès à d'autres services et privilèges au fur et à mesure de leurs implantations.
- 2.3. La carte de retrait BADR est délivrée par la banque, sous réserve d'acceptation de la demande à ses clients titulaires d'un compte / ou à leurs mandataires dûment habilités, elle est rigoureusement personnelle, son titulaire devant y apposer sa signature des réception.
- 2.4. Le titulaire de la carte doit impérativement informer la banque en cas de changement d'adresse.

ARTICLE 3 : UTILISATION DE LA CARTE

- 3.1. La carte de retrait BADR permet de retirer (en un ou plusieurs retraits) sur les Guichets Automatiques BADR une partie ou la totalité du montant représentant le solde disponible du compte du porteur.
- 3.2. Le titulaire de la carte doit préalablement à chaque retrait et sous sa responsabilité s'assurer de l'existence au compte d'un solde suffisant et disponible et le maintenir jusqu'au débit correspondant.
- 3.3. Les montants enregistrés par les GAB ainsi que les frais de traitement sont portés dans les délais habituels propres aux retraits d'espèces au débit du compte concerné sans obligation d'indiquer le numéro de la carte ou le nom du porteur, notamment lorsque plusieurs cartes fonctionnent sur le même compte.
- 3.4. Les enregistrements des GAB ou leur reproduction sur un support informatique constituent la preuve des opérations effectuées au moyen de la carte et la justification de leur imputation au compte sur lequel cette carte fonctionne.

ARTICLE 4 : RESPONSABILITE DU TITULAIRE DE LA CARTE ET DU COMPTE

- 4.1. Le titulaire de la carte est responsable de l'utilisation et de la conservation de celle-ci, ainsi que de son code confidentiel.
- 4.2. Le ou les titulaires de compte, lorsqu'ils ne sont pas titulaires de la carte sont solidairement et indivisiblement tenus des conséquences financières résultant de la responsabilité du titulaire de la carte au titre de sa conservation et de son utilisation, jusqu'à :
 - Restitution de la carte à la banque, au plus tard, jusqu'à la date extrême de validité, en cas de révocation par le titulaire du compte du mandat donné au titulaire de la carte ou de la clôture du compte.
 - Dénonciation de la convention de compte collectif à la condition que celle-ci ait été notifiée à tous les intéressés.

ARTICLE 5 : DUREE DE VALIDITE, RENOUVELLEMENT

RESTITUTION ET RETRAIT DE LA CARTE

- 5.1. La carte comporte une durée de validité d'une année dont l'échéance est portée sur la carte elle-même.
- 5.2. A la date d'échéance, elle fait l'objet d'un renouvellement automatique sauf avis contraire exprimé par écrit avec accusé de réception par le porteur ou le titulaire du compte concerné au moins deux (2) mois avant l'expiration de la carte.
- 5.3. La carte reste la propriété de la BADR qui a le droit de la retirer à tout moment et/ou de ne pas la renouveler. Le titulaire de la carte s'oblige en conséquence à la restituer à la première demande et s'expose à des sanctions, si après notification du retrait de la carte par simple lettre il continue à en faire usage.
- 5.4. La clôture du compte sur lequel fonctionne une ou plusieurs cartes entraîne l'obligation de les restituer. Il en va de même en cas de dénonciation de la convention de compte collectif. La clôture du compte ne pourra intervenir au plus tôt qu'un mois après restitution des cartes.

ARTICLE 6 : SECURITE DE LA CARTE

- 6.1. Un code personnel est communiqué confidentiellement par la BADR sous pli fermé à chaque titulaire de la carte BADR. Ce code constitue le moyen d'accès à l'utilisation des GAB.
- 6.2. Il doit être tenu absolument secret par le titulaire de la carte et n'être communiqué à aucune autre personne.
- 6.3. La composition de trois codes erronés entraîne la capture de la carte par le GAB qui constitue une reconnaissance importante de l'opération effectuée par le titulaire de la carte au moyen de celle-ci.
- 6.4. Une carte capturée par un GAB peut être récupérée par son titulaire au plus tard deux (2) jours après sa capture au guichet ou est situé l'appareil, après accord du centre d'autorisation de la banque. Passé ce délai, la carte est retournée à l'agence tenant le compte sur lequel fonctionne la carte.

ARTICLE 7 : MODALITE DES OPPOSITIONS

- 7.1. Sont recevables par la BADR les oppositions expressément motivées par la perte, le vol ou la soustraction de la carte par un membre de la famille du porteur.
- 7.2. Le titulaire de la carte et/ou du compte doit déclarer dans les meilleurs délais la perte ou le vol de la carte, cette déclaration doit être faite pour le blocage de la carte au centre d'appel ouvert 7 jours sur 7, en appelant l'un des numéros de téléphone réservé à cet effet. Un numéro d'enregistrement de ce blocage est communiqué au titulaire de la carte et/ou du Compte.
- 7.3. La BADR ne saurait être tenue pour responsable des conséquences du blocage de la carte par téléphone qui n'émanerait pas du titulaire du compte.
- 7.4. Toute opposition doit être notifiée par le titulaire du compte ou le titulaire de la carte à la banque par lettre remise ou expédiée sous pli recommandé au guichet tenant le compte sur lequel fonctionne la carte, contre un accusé de réception.

En cas de contestation l'opposition sera réputée avoir été effectuée à la date de réception de la dite lettre par la banque.

- 7.5. En cas d'utilisation frauduleuse de la carte ou des données liées à son utilisation, le titulaire de la carte et/ou du compte doit faire opposition pour ce motif et la déclarer dans le délai prévu à l'article 9 « Documentation, Délai et Recommandation ».
- 7.6. En cas de perte, de vol ou utilisation frauduleuse de la carte ou des données liées à son utilisation, la banque peut demander un récépissé ou une copie d'un dépôt de plainte ou de déclaration de perte faite aux autorités judiciaires.
- 7.7. Les opérations effectuées avant opposition sont à la charge du titulaire de la carte, en cas de perte ou de vol de celle-ci.
- 7.8. Les opérations effectuées après opposition sont à la charge de la banque, à l'exception des opérations effectuées par le titulaire de la carte.
- 7.9. Des frais pour la mise en opposition de la carte seront supportés par le titulaire du compte ou du porteur de la carte suivant les conditions de la banque en vigueur.

ARTICLE 8 : DOCUMENTATION, DELAI ET RECOMMANDATION

- 8.1. Le porteur ou le titulaire de la carte a la possibilité de déposer une réclamation en présentant le ticket de l'opération litigieuse et cela dans un délai maximum d'un mois après la date d'établissement du relevé de compte où figure l'opération contestée. Les deux parties conviennent d'apporter le meilleur soin à leurs informations réciproques sur les conditions de l'exécution de l'opération.
- 8.2. Les informations, les documents ou leur reproduction que la BADR détient et qui sont relatifs aux opérations visées dans le présent contrat, sont conservés pendant un an, ils seront produits 45 jours au plus tard après la demande du client.
- 8.3. La BADR s'oblige à faire diligence auprès de tout correspondant afin que celui-ci lui communique les pièces qu'il pourrait détenir et qui ont trait à l'opération contestée. En cas de réclamation justifiée, la situation du compte sera restaurée.

ARTICLE 9 : COMMUNICATION DE RENSEIGNEMENTS A DES TIERS

- 9.1. La BADR se réserve le droit de communiquer à la banque d'ALGÉRIE les informations concernant le porteur et le titulaire de compte sur lequel fonctionne la carte, en cas d'utilisation abusive ou frauduleuse de celle-ci.
- 9.2. Le porteur et le titulaire du compte autorisent la BADR à communiquer aux institutions financières et d'une manière générale à tous les organismes intéressés à la fabrication et au fonctionnement de la carte, les informations relatives au traitement des opérations effectuées au moyen de la carte.

ARTICLE 10 : CONDITIONS TARIFAIRES

- 10.1. La carte est délivrée moyennant le paiement d'une cotisation annuelle fixée par la BADR, cette cotisation sera prélevée d'office sur le compte auquel la carte s'applique.
- 10.2. La BADR se réserve le droit d'apporter des modifications aux conditions tarifaires qui seront portées à la connaissance du titulaire du compte ou du porteur de la carte.
- 10.3. La refection d'une carte ou la réédition du code confidentiel en cours de validité sera facturée d'un montant fixé par la banque.
- 10.4. Des commissions à l'opération seront appliquées selon les conditions de banque en vigueur notamment :
 - Un tarif forfaitaire par transaction effectuée par le porteur ;
 - Des frais de mise en opposition.
- 10.5. Le porteur ou le titulaire du compte peut obtenir auprès de toutes les agences BADR les tarifs pratiqués.

ARTICLE 11 : REGLEMENT DES DIFFERENDS

- 11.1. Hormis les litiges commerciaux, objet de la clause de l'article 3 utilisation de la carte », tous les litiges qui naissent à l'occasion de l'exécution ou de l'interprétation du présent contrat seront réglés à l'amiable.
- 11.2. A défaut de règlement amiable, les litiges seront soumis au tribunal territorialement compétent.

ARTICLE 12 : LES SANCTIONS

- 12.1. Tout usage abusif ou fraude de la carte est passible de sanction prévue par la loi.
- 12.2. Toute fausse déclaration ou usage abusif de la carte entraîne la résiliation du présent contrat.
- 12.3. Tout frais et dépenses de recouvrement forcés des opérations sont à la charge solidairement du porteur et/ou titulaire du compte auxquels elles s'appliquent. Le montant des opérations qui n'aura pu être débité au compte sera majoré sans mise en demeure préalable, d'intérêt calculé à partir de valeur au taux des intérêts débiteurs en vigueur.
- 12.4. En cas d'indisponibilité de provision, la banque applique des pénalités selon les modalités et conditions de banque en vigueur.

ARTICLE 13 : MODIFICATIONS ET RESILIATION DU CONTRAT

- 13.1. Le porteur de la carte ou le titulaire du compte d'une part et la BADR d'autre part peuvent à tout moment sans justification, ni préavis, sans réserve des opérations en cours de mettre fin au présent contrat sans qu'il soit nécessaire d'accomplir une autre formalité que l'envoi d'une lettre recommandée avec accusé de réception.
- 13.2. Tout décès et toute incapacité juridique du titulaire du compte ou de la carte entraînent la résiliation immédiate de plein droit du présent contrat sous réserve du dénouement des opérations en cours. Dans le cas où, après résiliation du contrat, il se révélerait des impayés, ceux-ci sont à la charge du porteur.
- 13.3. La résiliation prend effet au lendemain de la réception de la lettre recommandée ou avec accusé de réception. Les transactions antérieures à la résiliation seront traitées Conformément aux conditions du présent Contrat.

ARTICLE 14 : ENTREE EN VIGUEUR

Le présent contrat entre en vigueur à compter de la date de sa Signature par les parties.



CONVENTION D'ABONNEMENT AU SERVICE «BADRnet»

LES SOUSSIGNÉS

LA BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DÉVELOPPEMENT RURAL «BADR»

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural «BADR», société par actions au capital social de trente-trois (33) milliards de dinars, immatriculée au centre national du registre de commerce d'Alger sous le N° 00B.0011640, ayant son siège social au 17 Boulevard Colonel Amirouche - Alger.

Représentée par :

Madame Mademoiselle Monsieur

En sa qualité de

Ci-après désignée «La Banque» d'une part.

ET LE CLIENT

Raison sociale

Représentée par :

Madame Mademoiselle Monsieur

Nom Prénom Qualité

Date et lieu de naissance

Date de création Adresse du siège social

Forme juridique Registre de Commerce N°

Déjà délivré le par N.I.F

N° Tél N° Fax E-mail

Ci-après désigné «Le Client Abonné» d'autre part

Ont convenu ce qui suit :

Le client souscrit un abonnement d'une année aux services «BADRnet» qui seront régis par les conditions générales de la présente convention ainsi que par les conditions particulières stipulées sur les documents spécifiques y relatifs.

Les services et les comptes concernés par cet abonnement sont à marquer d'une croix dans l'état ci-après :

NATURE DE LA PRESTATION	CANAL	N° DE COMPTE ABONNÉ À «BADRnet»	CHOIX (*)	PÉRIODICITÉ (**)
<ul style="list-style-type: none"> ■ Consultation des soldes ■ Consultation des mouvements ■ Téléchargement du relevé de compte ■ Commande de chèquiers ■ Recherche d'opérations ■ Historique des soldes 	Internet	N° N° N° N° N°		illimité
<ul style="list-style-type: none"> ■ Envoi hebdomadaire du relevé de compte N° FAX :	Fax (***)	N° N°		
<ul style="list-style-type: none"> ■ Information sur le solde du compte (4 SMS/mois) N° Portable :	SMS (***)	N° N°		
<ul style="list-style-type: none"> ■ Consultation et information du solde par téléphone 	Vocal (Audio)	N° N°		illimité
<ul style="list-style-type: none"> ■ Web EDI (Echanges de données informatisés) : ■ Virement de salaires multiples. ■ Prélèvements automatiques 	Internet	N° N°		(****)

NB: / Les prestations par Fax, SMS et vocal seront prochainement mises en service.

(*) Cochez d'une croix le canal choisi pour la prestation.

(**) Précisez le jour d'envoi des SMS (exemple : chaque mardi).

(***) Le numéro de fax portable est obligatoire.

(****) Le client désirant s'abonner au service EDI doit signer une annexe relative à ce service.

Le client autorise la Banque à prélever les frais, commissions et taxes liés au présent abonnement, dont il déclare avoir pris connaissance, sur le compte de facturation : N° 003/ / / /

«BADRnet» ENTREPRISE

ENTREPRISES

CONDITIONS GÉNÉRALES RELATIVES AU SERVICE «BADRnet»

Article 1 / OBJET DE LA CONVENTION

La présente convention a pour objet de définir les conditions générales de fonctionnement et d'utilisation des services bancaires en ligne mis par la Banque de l'Agriculture et du Développement Rural «BADR» à la disposition des clients abonnés et titulaires d'un ou plusieurs comptes ouverts sur ses livres. Le client utilise les multiples canaux énumérés ci-après.

Ce service bancaire de consultation de comptes bancaires et de fourniture d'informations accessible par le réseau Internet, est appelé «BADRnet». Il pourrait également être accessible par d'autres canaux de communication à distance tels que le FAX, le SMS et le MOCALL (audio). Les échanges de données couvertes par les présentes conditions se limitent aux affaires bancaires dont les bases se trouvent régies par contrats séparés et par les conditions générales de banque.

La banque se réserve le droit, à tout moment, de modifier le teneur des prestations offertes.

Article 2 / SERVICES ACCESSIBLES

La BADR offre à son client abonné une variété de services en ligne rentrant dans le cadre de «la banque à distance». Ces services sont présentés et détaillés dans la présente convention.

La Banque se réserve le droit de modifier le portail «BADRnet» et les services le composant. Ainsi, d'autres prestations qui ne figurent pas dans le périmètre de la présente convention pourront être proposées ultérieurement au client et progressivement mis à sa disposition.

Article 3 / INSCRIPTION DES COMPTES AU SERVICE «BADRnet»

Au moment de sa souscription d'abonnement, le client détermine les comptes qu'il souhaite inscrire aux services «BADRnet» et, parmi ces derniers, le compte principal qui sera le compte de facturation désigné par le client et indiqué sur la convention d'abonnement. L'abonné ne peut inscrire au service «BADRnet» que le(s) compte(s) ouvert(s) en son nom personnel ou au nom de tiers et fonctionnant sous sa seule responsabilité. Seul, demandé expressément de l'abonné, tous les comptes inscrits bénéficient d'office, en fonction de la nature de chaque compte, de tous les services proposés par «BADRnet», au fur et à mesure de leur mise à disposition.

Article 4 / ACCÈS AU SERVICE «BADRnet» ET GESTION DU MOT DE PASSE

L'accès technique du client désigné «utilisateur» aux prestations «BADRnet» s'effectue actuellement via Internet. L'accès via le téléphone portable, le fax et le *Voicel* (téléphone) sera disponible une fois que ces canaux seront opérationnels.

Le client abonné ne peut avoir l'accès au service «BADRnet» que par l'introduction :

- Du numéro d'identification remis par la banque.
- De son mot de passe personnel.

Ces identifiants sont attribués à titre strictement personnel au client à la signature de la convention d'abonnement au niveau de son agence de facturation. La détention de ces identifiants relève de la responsabilité exclusive du client abonné quant à leur conservation et utilisation par celui-ci.

L'utilisateur «BADRnet» s'engage à modifier immédiatement et dès réception, le premier mot de passe communiqué par la banque. Il est recommandé à l'abonné, par mesure de sécurité, de le modifier fréquemment. Le mot de passe modifié n'est connu que de l'abonné. En cas d'oubli, le client abonné peut demander à son agence un nouveau mot de passe, qui lui sera attribué dans les mêmes modalités et règles que le premier.

La personne qui s'identifie par l'introduction du mot de passe et du numéro d'abonné est considérée comme autorisée à bénéficier des services «BADRnet» et les ordres passés sous cette forme sont juridiquement reconnus comme effectués par le client abonné lui-même.

Article 5 / PAIEMENT DES FRAIS D'ABONNEMENT «BADRnet»

Les sommes dues sur les prestations «BADRnet» sont prélevées à chaque échéance par la banque sur le compte de facturation qui est le compte principal indiqué sur la convention d'abonnement. Les tarifs sont définis dans les conditions générales de banque «BADR» dans les conditions spécifiques, et sont portés à la connaissance de l'abonné le jour de la signature de la convention d'abonnement. Le souscripteur à l'abonnement «BADRnet» donne autorisation à la Banque de prélever d'office sur son compte de facturation les sommes dues au titre de la présente convention. L'abonné s'engage à maintenir ce compte suffisamment provisionné à l'effet de permettre à la Banque de prélever les frais, droits et taxes dus aux prestations «BADRnet».

Toute modification de ces tarifs ou des modalités de facturation est communiquée au client abonné par le moyen le plus approprié. La première utilisation du service «BADRnet» suite à la mise en œuvre de telles modifications, signifie leur acceptation automatique par l'abonné. Par ailleurs, le client peut ne pas accepter ces modifications en demandant la résiliation de la présente convention. Cette résiliation obéit aux mêmes conditions de résiliation stipulées dans l'article 10 (Dix).

Les frais d'abonnement au service «BADRnet» s'appliquent à compter de la date de signature de la présente convention d'abonnement ou de son renouvellement. Les frais s'entendent en hors taxes. Tous droits et taxes seront facturés en supplément aux tarifs en vigueur à la date de facturation.

Article 6 / RESPONSABILITÉ DU CLIENT ABONNÉ

Le client abonné au service «BADRnet» est tenu comme seul responsable de la conservation et de l'utilisation de son mot de passe. Il lui est conseillé de ne pas le garder sous forme écrite. Il demeure également entendu qu'en cas de doute de la possession de ce mot de passe par une tierce personne, l'abonné doit procéder immédiatement à sa modification. La modification périodique du mot de passe peut garantir le maximum de sécurité d'accès au service «BADRnet».

Le client abonné demeure seul responsable quant aux risques engendrés par la qualité des équipements qu'il utilise pour l'accès au portail «BADRnet». Il est également responsable du risque d'intrusion des différents virus et dégâts causés par le contact avec des périphériques extérieurs à son ordinateur.

Article 7 / AUTRES RISQUES

Les données affichées dans le portail «BADRnet» concernant les comptes de la clientèle et les informations générales ont un caractère temporaire et relatif et ne peuvent remplacer d'une façon absolue, les données contenues dans les documents délivrés par l'agence de domiciliation.

Les problèmes de fonctionnement de l'Internet pouvant aussi engendrer des risques de sécurité d'accès et de transmission de données dans le portail «BADRnet».

La banque décline toute responsabilité quant aux fuites d'informations dans les cas d'interruption de la connexion, la difficulté de transmission, la saturation du réseau, l'intrusion frauduleuse aux différents réseaux...

Par souci de sécurité l'accès au portail «BADRnet», la Banque peut interrompre temporairement le service sans qu'elle ne soit responsable des éventuels dommages qui pourraient découler suite à cette interruption.

Article 8 / MODIFICATION DE LA CONVENTION ET DES PRESTATIONS

La Banque se réserve le droit de modifier, à tout moment, les présentes conditions et au service «BADRnet». Le cas échéant, le client et ses mandataires seront tenus informés par tout moyen approprié.

À défaut d'objection écrite dans un délai d'un mois après communication, les modifications seront considérées comme approuvées.

Article 9 / RENOUELEMENT DE LA CONVENTION D'ABONNEMENT

La convention d'abonnement aux services «BADRnet» est annuelle. Elle est renouvelable par tacite reconduction et peut être dénoncée par les deux parties. Cette dénonciation doit être signifiée par lettre recommandée avec accusé de réception à l'autre partie, un mois avant l'échéance de la convention.

Article 10 / RÉSILIATION DE LA CONVENTION

La convention d'abonnement au service «BADRnet» peut être résiliée par l'une des deux parties contractantes par lettre recommandée avec accusé de réception et notifiée à l'autre partie un mois avant la date d'effet de la résiliation. Dans le cas de la résiliation de la présente convention, les frais perçus ne sont pas remboursés.

La banque se réserve le droit de supprimer l'abonnement du client pour une période de six mois au bout de trois incidents successifs (solde du compte toujours non suffisant pour le prélèvement automatique du montant de l'abonnement). Le client ne peut à cet effet souscrire à un nouvel abonnement sauf si le semestre est écoulé.

Article 11 / RÉSERVE DE DISPOSITIONS LÉGALES

D'éventuelles dispositions légales pouvant intervenir dans la gestion et l'utilisation du portail «BADRnet» sont réservées et seront appliquées dès leur entrée en vigueur.

Article 12 / RÈGLEMENT DES LITIGES

Tout différend né de l'exécution ou l'interprétation de la présente convention sera réglé à l'amiable. À défaut d'accord amiable, tout litige sera tranché définitivement par le tribunal matériellement et territorialement compétent.

Article 13 / ELECTION DE DOMICILE

Pour l'exécution de la présente convention, les deux parties élisent domicile en leurs adresses respectives où toutes notifications peuvent être faites.

Article 14 / ENTRÉE EN VIGUEUR

La présente convention entrera en vigueur dès sa signature par les deux parties.

FOUR LA BANQUE BADR			
AGENCE	ADRESSE	TEL	FAX
POUR LE CLIENT ABONNÉ			
ADRESSE		TEL	FAX

Par la Banque
Signature et cachet de l'agence

Signature du Client abonné précédé
de la mention manuscrite «Lu et approuvé»

الصيرفة الالكترونية في الجزائر بين الواقع والمأمول

La banque électronique en Algérie entre réalité et espoir

Par : MOURADI SAIDA

Director : FOUDOU MOHAMMED

الملخص:

لقد سمحت لنا التكنولوجيا بإبداع وتطوير بطاقات الدفع الالكترونية ولدت وتطورت من تطور الصيرفة الالكترونية وبروز التجارة الالكترونية، فقد سمحت هذه البطاقات باختصار الوقت والتكلفة وتحقيق مزايا لم تتمكن الصيرفة من تحقيقها ولكن هذا لا يعني أنها تخلو من العيوب فقد حملت في طياتها عدة مخاطر وجرائم تواجه الصيرفة.

نتائج الدراسة:

- ترتبط الصيرفة الإلكترونية فضلا عن تطوير قاعدة التكنولوجيات الجديدة في الإعلام والإتصال بالتكوين والتدريب المستمرين للقوى العاملة والتجديد في التجهيزات والمنتجات، وهو ما يقتضي تخصيص موازنات مناسبة لذلك بل واستحداث وظيفة بحث وتطوير في هذه المؤسسات.
- ضعف الدعاية والإشهار بخصوص البطاقات الإلكترونية لا يسمح بإيصال الرسالة إلى عدد كبير من الزبائن.
- لم تكن البطاقات البنكية الإلكترونية النجاح المنتظر وهذا راجع إلى قلة التعامل بها على أرضية الواقع.
- يرتبط الدفع الإلكتروني بالتجارة الإلكترونية ولذلك لا بد من وضع قوانين لتنظيم التجارة الالكترونية.*

Résumé

La technologie nous a permis d'innover et de développer les électroniques nées et développées a partir du développement de la banque électronique et de l'émergence du commerce électronique cette carte a permis de réduire les délais et les couts et d'obtenir des avantages que la banque na pas été en mesure d'obtenir mais cela signifie pas pour autant quelle est défectueuse .Elle comporte plusieurs risque et crimes auxquels sont confrontes les banques .

Résultats de l'étude

- ✓ La banque électronique ainsi que le développement de la nouvelle base technologique en matière d'information et de communication sont lies a la formation continu du personnel et au renouvellement du matériel et des produits ce qui nécessite l'allocation de budgets appropries et la création d'une fonction de recherche et développement dans ces institution.
- ✓ Une faible publicité et la publicité concernant les cartes électroniques ne permettent pas le message a un grand nombre de clients.
- ✓ Les cartes électronique n'étaient pas le succès escompte ce qui est du a l'absence de gestion de ces cartes sur le terrain.
- ✓ Le paiement électronique est lie au commerce électronique et par conséquent des lois doivent être mises en place pour réglementer le commerce électronique